



**أثر هيكل الملكية الادارية علي مستوى التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية
علي البيئة الكويتية**

**The Impact of Managerial Ownership Structure on
the Level of Accounting Conservatism: An
Empirical Study on the Kuwaiti Environment**

أ/ فهد مسلم وسمي العازمي

باحث دكتوراه

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.م.د/ إبراهيم محمد الطحان

أستاذ مساعد المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.م.د/ إيمان عبد الفتاح الجمهودي

أستاذ مساعد المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

المجلد العاشر - العدد الثامن عشر - الجزء الثاني

يوليو ٢٠٢٤م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار أثر هيكل الملكية الإدارية علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. ويتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية الخاصة المدرجة ببورصة الكويت، حيث بلغ حجم العينة ٣٠ شركة للسنة علي مدار ٥ سنوات لفترة تمتد من ٢٠١٨ إلي ٢٠٢٢، وبذلك يبلغ إجمالي عدد المشاهدات ١٥٠ مشاهدة. وتم قياس هيكل الملكية الإدارية باستخدام مؤشر نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس ادارة الشركة في نهاية السنة، في حين تم استخدام نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركة. وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود أثر معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي.

الكلمات المفتاحية: خصائص مجلس الادارة؛ هيكل الملكية الإدارية؛ التحفظ المحاسبي.

Abstract:

The main objective of the study is to test the impact of managerial ownership structure on the level of accounting conservatism for companies listed in the Kuwaiti capital market. The study population is private non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange, where the sample size was 30 companies per year over a period of 5 years for a period extending from 2018 to 2022, thus the total number of observations reached 150 observations. The managerial ownership structure was measured using an indicator of the percentage of shares owned by members of the company's board of directors at the end of the year, while the ratio of the market value to the book value of ownership was used as an indicator of the company's level of accounting conservatism. The study found that there is no significant effect of the percentage of managerial ownership on the level of accounting conservatism for companies listed in the Kuwaiti capital market.

Keywords: Characteristics of the board of directors; Managerial ownership structure; Accounting conservatism.

١/١ مقدمة:

يعد التحفظ المحاسبي أحد السمات الرئيسية لإعداد التقارير المالية (جرادات ، وسويدان، ٢٠٢٠)، ويشير التحفظ المحاسبي إلي عدم الاعتراف بالأرباح المحتملة مع تعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة. وبطريقة أخرى، يشير التحفظ المحاسبي إلي الإلتزام بدرجة أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأخبار السارة أو الأرباح، مع الإلتزام بدرجة أقل من التحقق عند الاعتراف بالأخبار غير السارة أو الخسائر. ولذا يعد التحفظ المحاسبي بُعد من أبعاد جودة الأرباح (Saleh et al., 2021). وتستند فلسفة التحفظ المحاسبي علي ضرورة توخي الحذر عند الاعتراف المحاسبي، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تستوفي معايير الاعتراف بالإيرادات، أي يتم تأجيل الاعتراف بها لحين تحققها بالفعل، في حين يتم تسريع الاعتراف بالمصروفات عن طريق الاعتراف بالمصروفات التي يمكن بالفعل تقدير حدوثها المحتمل (المعموري، والدلايبح، ٢٠١٧؛ Mubarok and Prawiro., 2023).

وعلي الرغم من الانتقادات العديدة المتجددة الموجهه لمفهوم التحفظ المحاسبي، إلا أن هذا المفهوم ظل كأحد أهم المفاهيم أو القيود المحاسبية التي تعتمد عليها نظرية المحاسبة. ولذا، يدافع مؤيدي التحفظ المحاسبي عن هذا المفهوم مبررين ذلك بدوره في تحقيق العديد من المنافع من أهمها: التخفيف من حدة مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين وذلك عن طريق آليتين هما: أولاً، الحد من السلوك الإداري الانتهازي من خلال عدم المبالغة في قيم الأصول وعدم تضخيم الأرباح والمحافظة علي صافي أصول الشركة، ثانياً، يلعب التحفظ المحاسبي دوراً مهماً في تحسين عملية مراقبة قرارات الاستثمار الخاصة بالشركات من خلال ميل المديرين لتأخير المشروعات ذات صافي القيمة الحالية السالبة وتفضيل المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة لتعظيم المنافع الذاتية التي تحصل عليها إدارة الشركة (Mahdi et al., 2021).

وتسعي نظرية الوكالة لتفسير تعارض المصالح بين المساهمين والمديرين، فبينما يهتم المساهمين باستمرارية الشركة في الأجل الطويل مع ضمان الحصول علي عوائد مرتفعة علي استثماراتهم، إلا أن المديرين يفضلون البدائل المحاسبية التي تضمن لهم الحصول علي أقصى مكافآت وحوافز ممكنة بصرف النظر أداء الشركة في الأجل الطويل (Pratiwi and Pralita, 2021).

وقد دفعت مشاكل الوكالة أصحاب المصالح للبحث عن الأدوات والآليات الرقابية التي من شأنها توجيه الإدارة للعمل في الإتجاه الذي يضمن تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المختلفة في الشركة. وتعد آليات حوكمة الشركات من أهم الآليات التي تضمن التخفيف من حدة مشاكل الوكالة بين المساهمين وجميع الأطراف أصحاب المصلحة. ويتمثل الهدف الرئيسي لآليات حوكمة الشركات في توفير الحماية الكافية والمعاملة العادلة للمساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية من خلال تعظيم قيمة الشركة. وتستند آليات حوكمة الشركات علي عدد من المبادئ التوجيهية، وهي: ضمان الأطر القانونية والتنظيمية الفعالة للشركات، ووضع الآليات الكفيلة بتحقيق التوازن بين الأصيل والوكيل، والمعاملة العادلة لجميع المساهمين، والحفاظ على العلاقات مع جميع أصحاب المصلحة، والشفافية والإفصاح الكافي، ومسئوليات مجلس الإدارة (Saleh et al., 2021). ويلعب مجلس الإدارة دوراً هاماً في مراقبة السلوك الإداري، فضلاً عن ضمان التوافق بين

مصالح المساهمين وإدارة الشركة. كما تساهم فعالية مجلس الإدارة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وجميع الأطراف أصحاب المصلحة (سمره وآخرون، ٢٠١٨).

٢/١ مشكلة البحث Research Problem:

تستند فلسفة التحفظ المحاسبي علي الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، الأمر الذي يوفر إشارات مبكرة للمساهمين ومجلس الإدارة بشأن ربحية المشروعات المختلفة، مما يجبر الإدارة التنفيذية للشركة علي تحديد المشروعات غير المرعبة علي الفور ووقفها. وبالتالي، يمكن أن يساعد التحفظ المحاسبي الشركات علي تنفيذ ممارسات أفضل لإدارة المخاطر من خلال الإفصاح عن المخاطر في الوقت المناسب، مما يخفف من ممارسات إدارة الأرباح. كما يخفف التحفظ المحاسبي من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين في الأسهم والأطراف المتعاقدة الأخرى، الأمر الذي يساعدهم في التوصل لتوقعات أكثر دقة للدخل المحاسبي المستقبلي. كما يضمن التحفظ المحاسبي الالتزام بمراقبة خارجية أقوى من قبل أصحاب المصلحة الخارجيين والمساهمين علي أداء إدارة الشركة. كما يساعد التحفظ المحاسبي علي تدفق الأخبار السيئة إلى الأسواق المالية في الوقت المناسب، مما يمنع إخفاء الأخبار السيئة وتراكمها ، ويقلل في النهاية من احتمالات مواجهة الشركة لمخاطر إنهيار أسعار أسهمها. ولذا، فإنه من المرجح أن تواجه الشركات التي لديها ممارسات إعداد تقارير مالية متحفظة مستوى أقل من عدم التأكد عند حدوث أخبار سيئة في المستقبل (Cui et al., 2021; Pratiwi & Pralita, 2021; Sari & Agustina, 2021).

وتعد سياسة توزيع الأرباح من أهم المسائل التي يختلف بشأنها المساهمين والمديرين، حيث يسعى كل طرف لاتخاذ القرار الذي يحقق مصالحه الذاتية ولو علي حساب الطرف الأخر. فبينما يفضل المساهمين إعادة استثمار الأرباح المحتجزة، فإن المديرين يفضلون زيادة توزيعات الأرباح الحالية. وتزايد المشاكل والصراعات بين الطرفين في بيئات الأعمال التي تتسم بضعف قواعد حماية المستثمر، وضعف الأنظمة القانونية. وفي هذا الشأن، تعد قواعد حوكمة الشركات أحد الآليات الهامة التي تضمن ضبط العلاقة بين الطرفين، فضلاً عن دورها في تحسين العملية الرقابية داخل الشركة والحد من السلوك الإنتهازي للإدارة التنفيذية للشركة. لذا، فإنه من المرجح وجود علاقة جوهرية بين قوة أو ضعف قواعد حوكمة الشركات ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به الإدارة التنفيذية للشركة عند إنتاج التقارير المالية (Mahdi et al., 2021).

وقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي، ومن أهم خصائص مجلس الإدارة التي حاولت الدراسات السابقة تفسير العلاقة بينها وبين مستوي التحفظ المحاسبي: حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والجمع أو الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة أو العضو المنتدب، ونسبة تمثيل العنصر النسائي بمجلس الإدارة، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة. وقد قدمت الدراسات السابقة أدلة متعارضة فيما يتعلق بالعلاقة بين هيكل الملكية الادارية ومستوي التحفظ المحاسبي، حيث توصلت بعض الدراسات إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الادارة الخارجيين ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات الشركات (العدلاني وآخرون، ٢٠١٧؛ العجلوني، وبنبي خالد، ٢٠٢١؛ Ahmed and Duellman, 2007; Mubarok and Prawiro, 2023)، بينما توصلت دراسات أخرى إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين المتغيرين (جرادات، وسويدان، ٢٠٢٠؛ الطحان، ونخال، ٢٠٢٠؛

(Sari & Agustina, 2021)، في حين توصلت مجموعة ثالثة من الدراسات إلي عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين (الكردي، وعطيه، ٢٠١٥؛ الوضحان، والخليلة، ٢٠١٦؛ عبدالحليم، ٢٠١٨؛ أحمد، ٢٠٢٢؛ El-Habashy, 2019؛ Zulfati & Lusiana, 2020). ولم تهتم أية دراسة بتقديم دليل تطبيقي للعلاقة بين المتغيرين من واقع البيئة الكويتية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لتحقيقه. واستناداً لما سبق، تتبلور مشكلة البحث في الإجابة على السؤال البحثي التالي:

ما أثر هيكل الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي؟

٣/١ هدف البحث Research Objective:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار أثر هيكل الملكية الادارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. ويتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية الخاصة المدرجة ببورصة الكويت، حيث بلغ حجم العينة ٣٠ شركة للسنة علي مدار ٥ سنوات لفترة تمتد من ٢٠١٨ إلي ٢٠٢٢، وبذلك يبلغ إجمالي عدد المشاهدات ١٥٠ مشاهدة. وتم قياس هيكل الملكية الادارية باستخدام مؤشر نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس ادارة الشركة في نهاية السنة، في حين تم استخدام نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمؤشر علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركة.

٤/١ أهمية البحث Research Importance:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية والعملية مما يلي:

١/٤/١ الأهمية العلمية:

تتبلور الأهمية العلمية للدراسة من أن التحفظ المحاسبي يعد من المفاهيم التي يدور حولها جدل كبير بين الأكاديمين في الوقت الراهن، الأمر الذي يساعد في التعرف علي أحد محددات التحفظ المحاسبي.

٢/٤/١ الأهمية العملية:

تتبلور الأهمية العملية للدراسة من النقاط التالية:

- اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي من بيئة لأخري تبعاً لاختلاف العوامل السياسية، والثقافية، والقانونية، وقوة أو ضعف المنظمات المهنية، وغيرها من العوامل الأخرى.
- المنافع التي يمكن أن يحققها التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي لكل من الشركة، ومساهميها، ودائنيها، وأسواق رأس المال، فضلاً عن جميع الأطراف أصحاب المصلحة الأخرى.

- تقديم إقتراحات لوزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، وهيئة أسواق المال بدولة الكويت، وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيما يتعلق بأثر هيكل الملكية الادارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي.

٥/١ منهج البحث Research Methodology:

تعتمد هذه الدراسة علي المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، حيث استخدم المنهج الاستنباطي في بناء الإطار النظري للدراسة و إشتقاق فروضها. بينما استخدم المنهج الاستقرائي لاختبار أثر هيكل الملكية الادارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. كما استخدم أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis للتقارير المالية السنوية، والإفصاحات الأخرى للشركات للتعرف علي هيكل الملكية الادارية والمتغيرات الرقابية للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية.

٦/١ نطاق وحدود البحث Scope and Limitations of the Research:

يتمثل أهم نطاق وحدود البحث فيما يلي:

- تهتم الدراسة الحالية بالتعرف علي أثر هيكل الملكية الادارية علي مستوي التحفظ المحاسبي. وبالتالي، يخرج عن نطاق إهتمام هذه الدراسة اختبار أثر خصائص مجلس الادارة الأخرى علي مستوي التحفظ المحاسبي.
- تسعي الدراسة الحالية لإختبار أثر هيكل الملكية الادارية علي مستوي التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق علي الشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. ولذا، يجب الحذر عند تعميم نتائج هذه الدراسة علي بلدان أخرى بخلاف البيئة الكويتية.
- يتم تطبيق هذه الدراسة علي القطاع غير المالي فقط، حيث يخرج عن نطاق التطبيق لهذه الدراسة بيانات قطاع البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع الخدمات المالية.

٧/١ تنظيم البحث Proposed Structure:

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فسوف يتم تنظيم باقي أجزاء البحث على النحو التالي: يتناول القسم الثاني الإطار النظري، بينما يتناول القسم الثالث الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث، في حين يتناول القسم الرابع الدراسة التطبيقية، وأخيراً يتناول القسم الخامس النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٢- الاطار النظري:

١/٢ الاطار النظري للتحفظ المحاسبي:

١/١/٢ مفهوم التحفظ المحاسبي:

يُعد التحفظ المحاسبي خاصية أساسية لجودة المحاسبة، وهو أحد الأعراف المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين منذ زمن بعيد، إلا أنه ما زال يمثل مجالاً واسعاً للجدل سواء بين الأكاديميين أو الممارسين، ويشير إليه البعض بأنه عرف أو معتقد وليس مبدأ أو معيار. وعلي الرغم من أهمية التحفظ المحاسبي وتأثيره البالغ علي عملية انتاج القوائم المالية، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ المحاسبي سواء بالإصدارات المهنية أو بين الأكاديميين وبعضهم البعض (المعموري، والدلابيح، ٢٠١٧؛ أبو العلا، ٢٠١٨).

ويُعرف مجلس المبادئ المحاسبية (APB) Accounting Principles Board التحفظ المحاسبي علي أنه "قياس الأصول والالتزامات في حالة الشك الكبير أو عدم التأكد عن طريق التحفظ، حيث يفضل المديرون والمستثمرون والمحاسبون أن تكون الأخطاء المحتملة في القياس في اتجاه التخفيض وليس المبالغة في قياس قيم صافي الدخل وقيم صافي الأصول" (صالح وآخرون، ٢٠١٧). ويُعرف التحفظ المحاسبي بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB علي أنه "رد فعل حذر في مواجهة عدم التأكد الذي قد يحدث أثناء النشاط الاقتصادي" (حسين وأبو بكر، ٢٠١٩؛ اللحام و كلبونة، ٢٠٢٠). كما يعرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال اطار اعداد وعرض القوائم المالية الصادر سنة ٢٠٠٣م بأنه "تبني درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة لوضع التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول أو الدخل تخفيض الالتزامات" (أحمد وآخرون، ٢٠٢٢).

ويُعرف التحفظ المحاسبي بأنه "ضرورة تبني المحاسب لوجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المختلفة عند معالجة الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات، وذلك من خلال الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات"، أي أنه "سياسة لتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر، مع تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح لحين تحققها فعلاً، مع تقييم الأصول بقيم منخفضة وتقييم الإلتزامات بقيم مرتفعة" (اللحام و كلبونة، ٢٠٢٠؛ إبراهيم، ٢٠٢١). ويشير التحفظ المحاسبي إلي عدم الاعتراف بالأرباح المحتملة مع تعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة. وبطريقة أخرى، يشير التحفظ المحاسبي إلي الإلتزام بدرجة أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأخبار السارة أو الأرباح، مع الإلتزام بدرجة أقل من التحقق عند الاعتراف بالأخبار غير السارة أو الخسائر (Saleh et al., 2021).

٢/١/٢ أهمية التحفظ المحاسبي:

لقد تزايد الطلب علي التحفظ المحاسبي خلال القرن الحادي والعشرون، وذلك كنتيجة للنمو الاقتصادي، فضلاً عن الأزمات المالية التي واجهت العديد من شركات الأعمال في بيئات الأعمال المختلفة. إذ يحقق التحفظ المحاسبي العديد من المزايا من أهمها: الحد من عدم تماثل المعلومات

وذلك عن طريق تقليل قدرة الإدارة علي التلاعب بالبيانات المالية، فضلاً عن الدور الجوهرى للتحفظ المحاسبي في تعزيز استمرارية وبقاء الشركات. كما توجد العديد من العوامل التي قد تؤثر علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات، من أهمها: الأزمات المالية؛ وحجم الشركة؛ وكثافة رأس المال؛ والرافعة المالية (Christian, 2022).

وفي هذا السياق، فقد أشارت جمعية المحاسبة الأمريكية The American Accounting Association (AAA) إلي أهمية التحفظ المحاسبي للحد من الممارسات المحاسبية الإندفاعية للإدارة في التقرير عن صافي الأصول أو صافي حقوق الملكية. كما أشارت الجمعية إلي أن التحفظ المحاسبي يختلف من بيئة محاسبية لأخرى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أكثر دول العالم تحفظاً في اعداد التقارير المالية، حيث يوفر التحفظ المحاسبي حماية أفضل للمستثمرين (أبو الخير، ٢٠٠٨).

وترجع أهمية التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي للأسباب أو المبررات التالية:

- يساعد التحفظ المحاسبي علي الحد من عدم تماثل المعلومات وذلك عن طريق تقليل قدرة الإدارة علي التلاعب بالأرقام المحاسبية، حيث يلعب التحفظ المحاسبي دوراً هاماً في الحد من المبالغة في أرقام الحوافز والمكافآت والتعويضات من قبل ادارة الشركة عن طريق التحقق من الأخبار الجيدة، الأمر الذي يساهم بشكل جوهرى في تقييد قدرة إدارات الشركات علي ممارسات إدارة الأرباح (حسين وأبو بكر، ٢٠١٩؛ أحمد، ٢٠٢٢؛ Christian, 2022). وبالتالي، تساعد سياسات التحفظ المحاسبي علي تقييد السلوك الإنتهازي لإدارات الشركات عند إعداد القوائم المالية (Salamah et al., 2023).
- يساهم التحفظ المحاسبي بشكل أساسي في الحد من تكاليف الوكالة التي يتحملها المساهمين والدائنين عند مراقبة أداء الإدارة، حيث يحد من تعارض المصالح فيما بينهما (الجندي، ٢٠٢٠).
- يُعد التحفظ المحاسبي أداة أو وسيلة هامة لحماية مصالح الدائنين، وذلك لدوره في الحد من توزيعات الأرباح غير المبرره سواء علي مجلس الإدارة أو العاملين أو حملة الأسهم، مما يدفع الدائنين لقبول معدلات فائدة منخفضة عند تقديم القروض للشركة أو تسهيل شروط الدين (أحمد، ٢٠٢٢).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي تحسين كفاءة استثمار الشركات لرأسمالها، وذلك من خلال توجيه الإدارة نحو التخلي عن المشروعات ذات الأداء الضعيف مبكراً، وذلك بسبب تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة، مع ضرورة تعظيم الاستفادة من المشروعات التي تحقق صافي قيمة حالية موجب. وبالتالي، يساعد التحفظ المحاسبي الادارة في اختيار المشروعات المربحة علي الأجل الطويل، مع عدم تقييم الاستثمارات من منظور قصير الأجل (أبو جبل، ٢٠١٨؛ أبو العلا، ٢٠١٨).
- دور التحفظ المحاسبي الفعال في مواجهة حالات عدم اليقين أو عدم التأكد الناتج عن ديناميكية بيئة الأعمال (الباز، ٢٠٢٢).

- يساهم التحفظ المحاسبي في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وجميع الأطراف أصحاب المصلحة، وذلك من خلال إلزام تلك الشركات بالإفصاح المبكر وفي الوقت الملائم عن آثار الأخبار الاقتصادية السيئة أو الخسائر المتوقعة (أحمد وآخرون، ٢٠٢٢).
- يساعد التحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال، وذلك عن طريق الحد من المخاطر المرتبطة بنقص المعلومات لدي مقدمي رأس المال (الوكيل، ٢٠٢٢).
- يساعد إدارة الشركة في التعرف علي تكلفة المرونة عند المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية، الأمر الذي يحقق المنفعة العامة لجميع الأطراف (عبدالملك، ٢٠١٠).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي تعزيز جودة الإفصاح، وذلك لدور التحفظ المحاسبي في شرح السياسات المحاسبية الأساسية والفرضيات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية (أحمد وآخرون، ٢٠٢٢).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي تحديد مواطن الضعف والخطر في تطبيق السياسات والتقديرات المحاسبية، وذلك من خلال تسليط الضوء علي: وجود أية تغييرات محاسبية غير مبررة؛ وجود زيادة في الأرباح بشكل غير مبرر؛ وجود زيادة غير عادية في حسابات العملاء مقارنة بالزيادة في المبيعات؛ وجود زيادة غير عادية في المخزون مقارنة بالزيادة في المبيعات؛ وزيادة الفجوة بين أرباح الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية (عبدالملك، ٢٠١١).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي تجنب التكاليف القضائية المحتملة التي قد تواجهها الشركات أو مراقبي الحسابات في حالات تقييم الأصول بأكثر من قيمتها وتضخيم الأرباح (الجرف، ٢٠١٤؛ حسين وأوبكر، ٢٠١٩).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي تخفيض التكاليف السياسية الناجمة عن المبالغة في تقييم أصول وأداء الشركة بشكل غير حقيقي (كساب، ٢٠١١).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي تخفيض التكاليف الضريبية التي قد تتحملها الشركة في حالة تضخيم الأرباح (أحمد وآخرون، ٢٠٢٢).
- تمسك واضعي المعايير المحاسبية بالتحفظ المحاسبي نتيجة للعديد من الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة عند تقييم الأصول، حيث أعاد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مفهوم التحفظ المحاسبي مرة أخرى للإطار المفاهيمي الدولي وذلك وفقاً لآخر تعديل تم إصداره في سنة ٢٠١٨م (حسين وأوبكر، ٢٠١٩؛ الجندي، ٢٠٢٠).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي فعالية تطبيق ممارسات الحوكمة لدي الشركات (العدلاني وآخرون، ٢٠١٧).

- يساهم التحفظ المحاسبي في الحد من حالات عدم التأكد المرتبطة بإمكانية تعرض الشركات لحالات انهيار مالي وافلاس مستقبلي (جرادات وسويدان، ٢٠٢٠؛ الوكيل، ٢٠٢٢).
- يساعد التحفظ المحاسبي المستثمرين بشكل عام وصغار المستثمرين بشكل خاص علي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، مما يترتب عليه الحد من المخاطر التي يواجهها هؤلاء المستثمرين، الأمر الذي يزيد من حجم التداول علي أسهم الشركة، ويزيد من سيولة هذه الأسهم، ويوفر بالتالي معلومات عن القيمة المستقبلية المتوقعة للشركة (جميل، ٢٠٢٢).
- يساهم التحفظ المحاسبي في تحسين جودة الأرباح وزيادة قدرتها علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (عبدالحليم، ٢٠١٨).
- أنه في حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وخاصية التحفظ المحاسبي عند التطبيق، فإنه يجب تغليب خاصية التحفظ علي أساس الاستحقاق (عبدالمالك، ٢٠١١).
- يعد التحفظ المحاسبي أداة فعالة لمواجهة التكاليف التنظيمية، فواضعي المعايير المحاسبية والمسؤولين عن تنظيم المهنة يكونون أكثر عرضة للمساءلة في حالة قيام الشركات بتضخيم صافي أصولها عما ينبغي (عيد، ٢٠١٣).
- يفيد التحفظ المحاسبي في توفير معلومات هامة تساعد في عملية التحليل المالي وخصوصاً تحليل الائتمان من خلال نسب عديدة مثل نسبة السيولة ونسبة التداول ونسبة التداول السريعة وغيرها من النسب التي تساعد علي تقييم قدرة الشركة في سداد إلتزاماتها للغير (ربابعه والرباع، ٢٠١٩).

٣/١/٢ أنواع التحفظ المحاسبي:

قدمت الدراسات السابقة العديد من التبيويات أو التصنيفات المختلفة للتحفظ المحاسبي، ولكن يعد تبويب التحفظ المحاسبي إلي مشروط وغير مشروط هو التبيويب الأكثر شيوعاً وقبولاً في الدراسات السابقة من حيث إرتباط التحفظ المحاسبي بالأحداث، وذلك علي النحو التالي:

(أ) التحفظ المشروط Conditional conservatism:

يعتمد التحفظ المحاسبي المشروط علي وقوع أحداث أو أنباء معينة في المستقبل، ويطلق عليه أيضاً في بعض الأحيان "التحفظ البعدي أو اللاحق Ex-post"، وينتج عنه تخفيض القيمة الدفترية لصادفي الأصول عن قيمتها السوقية في حالة وقوع بعض الأحداث غير السارة، مع عدم زيادة القيمة الدفترية لصادفي الأصول عن قيمتها السوقية في حالة وقوع بعض الأحداث السارة، مما يقود للاستجابة غير المتكافئة للأرباح والخسائر علي رقم الدخل المحاسبي (الكردي وعطيه، ٢٠١٥؛ المعموري والدلابيح، ٢٠١٧؛ الباز، ٢٠٢٢). ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ: اتباع طريقة التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون؛ وطريقة معالجة إنخفاض أو إضمحلال قيمة الأصول

طويلة الأجل والأصول غير الملموسة، وتكوين مخصص المطالبات في حالة وجود أدلة قوية علي خسارة الشركة للقضايا المرفوعة ضدها (أبو العلا، ٢٠١٨؛ إبراهيم، ٢٠٢١).

(ب) التحفظ غير المشروط **Unconditional conservatism**:

لا يعتمد التحفظ المحاسبي غير المشروط علي وقوع أحداث أو أنباء معينة في المستقبل، ويطلق عليه البعض "التحفظ القبلي أو السابق Ex-ante". وينشأ هذا النوع من التحفظ من تطبيق إدارة الشركة للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمعايير المحاسبية الصارمة للإعتراف، فضلاً عن الأساليب المحاسبية المستخدمة ومحددة القياس مسبقاً. ويشير هذا النوع من التحفظ إلي إختيار طريقة محاسبية معينة عند معالجة الأصول والإلتزامات، مما يترتب عليه عرض القيم الدفترية لصادفي الأصول بأقل من قيمتها السوقية، الأمر الذي يترتب عليه وجود شهرة غير مسجلة (المعموري والدلاييح، ٢٠١٧؛ أبو العلا، ٢٠١٨؛ اللحام و كليون، ٢٠٢٠). ومن أهم أمثلة هذا النوع من التحفظ: تفضيل طريقة الاعتراف الفوري عن طريقة الرسملة عند معالجة مصروفات البحوث والتطوير، بحيث يتم خصمها كمصروفات بقائمة الدخل بدلاً من إظهارها كأصل بقائمة المركز المالي ورسملتها؛ وكذلك تفضيل طرق الإهلاك المعجل عن طريقة القسط الثابت عند إهلاك الأصول الثابتة؛ واختيار طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بدلاً من طريقة متوسط التكلفة عند تقدير تكلفة البضاعة المباعة؛ وتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية عند المحاسبة عن الأصول والإلتزامات؛ وسياسة تكوين مخصصات مبالغ فيها (أحمد، ٢٠٢١؛ إبراهيم، ٢٠٢١).

وينشأ التحفظ غير المشروط من دوافع عديدة من أهمها: خفض مخاطر وتكاليف التقاضي؛ وتخفيض مدفوعات الضرائب للفترة الحالية؛ والدوافع الذاتية للإدارة المرتبطة بتعظيم رقم الحوافز والمكافآت التي يمكنها الحصول عليها (الجندي، ٢٠٢٠؛ أحمد، ٢٠٢١). ويفضل المنظمين التحفظ غير المشروط علي التحفظ المشروط، وذلك لأن التحفظ غير المشروط ينتج عنه تمهيد للدخل، مما يحد من فرص مواجهة الشركة لصدمات سلبية في المستقبل. كما يعمل التحفظ غير المشروط علي خفض القيمة الدفترية للأصول، مما يقلل من احتمالية تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط علي قيم تلك الأصول خلال الفترات التالية (أبوجبل، ٢٠١٨). وعلي النقيض من ذلك، فإن التحفظ المحاسبي غير المشروط يضر بخاصية حيادية المعلومات المحاسبية، وبالتالي ينظر إليه مستخدمي التقارير المالية علي أنه تحفظ سيئ، وذلك لأنه يرتبط غالباً بتحقيق أهداف ومصالح ذاتية لإدارة الشركة بعيداً عن مصالح جميع الأطراف الأخرى أصحاب المصلحة في الشركة، الأمر الذي يؤثر سلباً علي قيمة الشركة في الأجل الطويل (الباز، ٢٠٢٢؛ Vardar and Erkol, 2019).

وقد أكدت الدراسات السابقة علي أن التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط لا يمكن النظر إليهما باعتبارهما مستقلان عن بعضهما البعض، ولكن يكمل كلاً منهما الآخر، وذلك لاختيار مستوي التحفظ المحاسبي المناسب الذي يمكن أن تتمسك به إدارة الشركة في إطار الطرق والسياسات المحاسبية، وذلك للتقرير عن القيم الأقل للإيرادات والأصول والقيم الأعلى للمصروفات والإلتزامات، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض القيمة الدفترية لصادفي الأصول أو حقوق الملكية عن قيمتها السوقية. ونتيجة لاختلاف توقيت الاعتراف بالأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات في ظل كلا النوعين، فيجب علي إدارة الشركة في حالة زيادة مستوي التحفظ المحاسبي المشروط التي تلتزم بتطبيقها أن تقلل من مستوي التحفظ المحاسبي غير

المشروط، وذلك للوصول بمستوي التحفظ الكلي للقوائم المالية للشركة للمستوي المستهدف (المعموري والدلابيح، ٢٠١٧؛ إبراهيم، ٢٠٢١؛ الشعبي، ٢٠٢٢؛ Vardar and Erkol, 2019).

٤/١/٢ دوافع الطلب علي التحفظ المحاسبي:

حاول العديد من الباحثين التعرف علي أهم الدوافع التي تفسر اختلاف مستويات التحفظ المحاسبي التي تبني عليها التقارير المالية لمنشآت الأعمال، ومن أهم هذه الدوافع: التعاقدات التي تبرمها الشركة سواء عقود حوافز ومكافآت الإدارة أو عقود الدين أو المديونية (Mubarok and Prawiro, 2023)؛ والدوافع التنظيمية (عبدالملك، ٢٠١١)؛ والدوافع القانونية أو القضائية (Dewiyani et al., 2022)؛ والمسؤولية القانونية التي قد تتعرض لها الشركات (أبوجبل، ٢٠١٨)؛ ومخاطر وتكاليف التقاضي التي قد يتعرض لها المراجع الخارجي (حسين وأبوبكر، ٢٠١٩)؛ والدوافع الضريبية (الباز، ٢٠٢٢)؛ ودوافع التكاليف السياسية (فرج، ٢٠١٩)؛ ودوافع الحد من حالات الإنهيار والإفلاس التي تضرب الشركات (Salamah et al., 2023)؛ ودوافع حوكمة الشركات (المعموري والدلابيح، ٢٠١٧)؛ ودوافع كفاءة الأسواق المالية (محمد، ٢٠٢٠)؛ ودوافع الربحية أو النمو (Salamah et al., 2023).

٥/١/٢ الآراء المؤيدة والمعارضة للتحفظ المحاسبي:

يُعد التحفظ المحاسبي من أهم مبادئ القوائم المالية التي يدور حولها الكثير من الجدل، ففي الوقت الذي يؤيد فيه العديد من الباحثين هذه السياسة المحاسبية، إلا أنه توجد إنتقادات عديدة أيضاً لهذه السياسة عند إتباعها في إعداد أو إنتاج القوائم المالية (Dewiyani et al., 2022).

١/٥/١/٢ الآراء المؤيدة للتحفظ المحاسبي:

يبرر مؤيدي التحفظ المحاسبي تأييدهم لهذه السياسة للأسباب التالية:

- يُعد التحفظ المحاسبي أداة رقابية هامة علي سلوك إدارة الشركة، وذلك من خلال الحد من قدرة المديرين علي استغلال الأصول النقدية للشركة لتحقيق رغباتهم الشخصية، مثل انخراط الإدارة في استثمارات لا تحقق الفائدة المرجوة (الباز، ٢٠٢٢).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي زيادة فعالية التعاقدات التي تبرمها الشركة مع الأطراف المختلفة ذوي المصالح المتعارضة، ومن أهمها عقود الحوافز والمكافآت التي تربط الشركة بمديرها، وعقود الدين التي تربط الشركة بالدائنين أو المقرضين، مما يساعد علي الحد من مشاكل وتكاليف الوكالة بين تلك الأطراف، الأمر الذي يساهم في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة أصحاب المصلحة (أبوجبل، ٢٠١٨).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي حماية حقوق الدائنين، وذلك من خلال التخفيف من تعارض المصالح بين المساهمين والدائنين بشأن سياسة توزيع الأرباح، وتحسين مراقبة عقود الدين، مما يعود بالنفع علي الشركات التي تمارس سياسات محاسبية متحفظة من خلال خفض تكلفة الدين (العزب والسجاعي، ٢٠١٧).

- يساعد التحفظ المحاسبي المديرين والمحاسبين علي مواجهة حالات التفاؤل المفرط، وذلك عند تقييم أصول والتزامات الشركة، وكذلك تحديد المصروفات والإيرادات (الكردي وعطيه، ٢٠١٥؛ الجندي، ٢٠٢٠).
- يجنب التحفظ المحاسبي الشركات ومراقبي الحسابات التعرض لمخاطر التقاضي، وبالتالي يقلل من احتمالية تحمل تكاليف تقاضي مرتفعة (أبوجبل، ٢٠١٨؛ ابراهيم، ٢٠٢١).
- يعد التحفظ المحاسبي آلية فعالة لخفض قيمة الضرائب المستحقة علي الشركة للفترة الحالية (أحمد، ٢٠٢١).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي الحد من التكاليف السياسية التي قد تتحملها العديد من الشركات، وخصوصاً في بيئات الأعمال التي لا تتمتع ببيئة قانونية قوية.
- يساعد التحفظ المحاسبي المحاسبين علي مواجهة حالات عدم التأكد، وذلك من خلال تمكين المحاسبين من الحد من مخاطر نشر معلومات قد يتضح عدم صحتها فيما بعد أو مخاطر عدم نشر معلومات يتضح صحتها فيما بعد (اللحام وكلبونة، ٢٠٢٠؛ الجندي، ٢٠٢٠).
- يساعد التحفظ المحاسبي أداة وقائية هامة يمكن أن تحمي الشركة من مخاطر الافلاس، وذلك لدورها في حصول الشركة علي التمويل اللازم لأنشطتها بأقل تكلفة ممكنة (الجندي، ٢٠٢٠؛ الوكيل، ٢٠٢٢).
- يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلي توافر هامش أمان لحماية أنفسهم من أية نتائج عكسية. لذا، فإن مستخدمي القوائم المالية يفضلون الأرقام المتحفظة لاعتقادهم بأن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي لنتائج سلبية (المعموري والدلابيح، ٢٠١٧؛ اللحام وكلبونة، ٢٠٢٠؛ الطويل، ٢٠٢١).
- يساعد التحفظ المحاسبي علي تحسين الكفاءة الاستثمارية، حيث يدفع المديرين للتخلي أو انهاء المشروعات الخاسرة مبكراً قبل تفاقم الخسائر، وتوجيه مزيد من الاستثمارات نحو المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة (العزب والسجاعي، ٢٠١٧).
- يُعد التحفظ المحاسبي آلية فعالة لتحقيق أهداف حوكمة الشركات (الفار، ٢٠٢٢).

٢/٥/١/٢ الآراء المعارضة للتحفظ المحاسبي:

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٨) الصادرة عن المجلس سنة ٢٠٠٨م بعنوان "الإطار المفاهيمي لاعداد التقارير المالية" إلي أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلي معلومات محاسبية متحيزة، الأمر الذي يتعارض مع خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها بالتقارير المالية المنشورة، ومن أهمها الملاءمة والتعبير الصادق (إبراهيم، ٢٠٢١). كما استبعد المجلس التحفظ المحاسبي من الإطار النظري، وذلك لضمان حيادية أكثر في المعلومات لأن التحفظ المحاسبي يؤدي لتفاقم مشاكل عدم تماثل المعلومات بين جميع الأطراف أصحاب المصلحة (جرادات وسويدان، ٢٠٢٠؛ أحمد، ٢٠٢١). إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قرر مبدئياً في شهر مايو ٢٠١٤م أن لديه توجه لإعادة الإشارة للتحفظ المحاسبي في الإطار المفاهيمي. وتم بالفعل إعادة مفهوم التحفظ المحاسبي إلي الإطار المفاهيمي الدولي مرة أخرى وفقاً لآخر تعديل في مارس ٢٠١٨م (الجندي، ٢٠٢٠). ومن أهم الإنتقادات الموجهة لسياسة التحفظ المحاسبي ما يلي:

- تتعارض فلسفة التحفظ المحاسبي مع بعض الفروض والمبادئ المحاسبية (إبراهيم، ٢٠٢١).
- أن التحفظ المحاسبي يظهر تناقضاً ذاتياً في بعض الأحيان، لأنه يأخذ موقف تشاؤمي عند تحديد الربح في سنة معينة، ويترتب علي ذلك تلقائياً زيادة مقابلة في أرباح الفترة التالية، وهذه الزيادة في الربح لا تتفق مع سياسة التحفظ المحاسبي (الرشيدي، ٢٠١١).
- يؤثر التحفظ المحاسبي سلباً علي الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، حيث تفتقد المعلومات المحاسبية المتحفظة للملاءمة والتمثيل الصادق، مما يترتب عليه أن تصبح تلك المعلومات أقل نفعاً وفائدة في عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية (المعموري والدلابيح، ٢٠١٧؛ أحمد، ٢٠٢١؛ العايدي، ٢٠٢٢؛ Barua, 2005).
- يتعارض استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل الحيادية، والقابلية للمقارنة، والثبات. إذ ينتج عن تطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم مخزون آخر المدة بالتكلفة أو سعر السوق أيهما أقل إلي تقييم المخزون في بعض السنوات بالتكلفة وفي سنوات أخرى بسعر السوق، الأمر الذي يتعارض مع اتساق وثبات السياسات المحاسبية المطبقة (الكردي وعطيه، ٢٠١٥؛ العدلاني وآخرون، ٢٠١٧؛ الطويل، ٢٠٢١).
- يؤدي التحفظ المحاسبي إلي عدم قابلية المقارنة، وذلك بسبب عدم وجود معايير موحدة لتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي، حيث أن التخفيض المتعمد للأرباح وصافي الأصول قد يؤدي لاتخاذ قرارات رديئة كالتالي تنتج عن المبالغة في قيم الأرباح وصافي الأصول (ربابعة والرباع، ٢٠١٩؛ جرادات وسويدان، ٢٠٢٠).
- يساهم التحفظ المحاسبي في تفاقم مشاكل عدم تماثل المعلومات بين المديرين وجميع الأطراف أصحاب المصلحة، وذلك عن طريق استغلال إدارات الشركات للمعلومات المتاحة لديها والإتجار بها بشكل يضر بجميع الأطراف أصحاب المصلحة في الشركات، ويعمل علي زيادة تكاليف الوكالة (الشعيب، ٢٠٢٢).
- يؤثر التحفظ المحاسبي سلباً علي جودة المعلومات المحاسبية، مما ينتج عنه زيادة في مخاطر انهيار أسعار الأسهم، الأمر الذي يؤثر سلباً علي القيمة السوقية للشركة (العايدي، ٢٠٢٢).
- يؤدي التحفظ المحاسبي لنقل الأرباح من سنة لأخري، ومن ثم يقود لمشاكل في تقييم أداء الشركات من قبل جميع الأطراف أصحاب المصلحة وبخاصة المستثمرين والمحللين الماليين. وبالتالي، يساعد التحفظ المحاسبي علي تكوين احتياطات سرية، نتيجة لترحيل بعض المصروفات للفترات القادمة، مما يوفر فرصة لإدارات الشركات في استغلال الاحتياطات السرية في إدارة الأرباح في الفترات المستقبلية، الأمر الذي يقلل من قدرة الأرباح الحالية علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (الفضل، ٢٠١٨؛ Barua, 2005).
- أن تزايد التحفظ المشروط يزيد من تقلبات الأرباح، ويقلل من استمراريتها، مما يؤدي للتقلب في أسعار الأسهم، الأمر الذي يقلل من القدرة علي التنبؤ بالأرباح، ويقلل من دقة توقعات المحللين الماليين (الفار، ٢٠٢٢).
- أن الافراط في التشاؤم من خلال تبني سياسات محاسبية متحفظة بالاعتراف بالتقييم الدنيا للأصول والقيم القصوي للإلتزامات يتناقض مع فرض الدورية الذي يقتضي ضرورة

تحديد نتائج أعمال كل دورة بشكل دقيق. وبالتالي، فإن تطبيق التحفظ المحاسبي يضر بمصالح المساهمين الحاليين من خلال تخفيض الأرباح الحالية، وفي المقابل يُعظم حقوق المساهمين المحتملين من خلال تضخيم الأرباح المستقبلية (محمد وعبدالله، ٢٠٢٢).

- يعمل التحفظ المحاسبي علي سيادة مصلحة الدائنين على حساب مصلحة حملة الأسهم (محمد وعبدالله، ٢٠٢٢).

ويشير (إبراهيم، ٢٠٢١) إلي أن الانتقادات الموجهة لسياسة التحفظ المحاسبي تركز فقط علي التأثير اللحظي أو الوقتي علي عناصر قائمة الدخل، الأمر الذي يتعارض مع فرض استمرارية الوحدة الإقتصادية، ويتجاهل التأثير التراكمي لهذه السياسة علي عناصر قائمة المركز المالي، ويمنح ذلك إدارات الشركات للتمسك بسياسات التحفظ المحاسبي.

٢/٢ مفهوم الملكية الادارية:

يمكن تعريف هيكل الملكية بأنه حصص رأس المال المكونة في مجموعها لرأس مال الشركة. وتأخذ هذه الملكية صور عديدة، منها: ملكية المديرين (الملكية الإدارية)؛ و ملكية المؤسسات (الملكية المؤسسية)؛ و ملكية الحكومات (الملكية الحكومية)؛ و ملكية المستثمرين الأجانب (الملكية الأجنبية)؛ و ملكية العائلات (الملكية العائلية) (العدلاني وآخرون، ٢٠١٧). وتشير الملكية الادارية إلي نسبة ملكية أعضاء مجلس إدارة الشركة لأسهم الشركة. وينتج عن امتلاك أعضاء مجلس الادارة لأسهم الشركة إلي الاهتمام بالنتائج طويلة الأجل، وتفضيل القرارات والسياسات التي تعمل علي تعظيم القيمة السوقية للأسهم. وتساعد تلك الآلية علي تحقيق التوافق بين مصالح المساهمين ومصالح أعضاء مجلس الادارة (عبدالحليم، ٢٠١٨).

ويتوقف دور المساهمين في تحقيق الرقابة الفعالة علي سلوك الادارة علي نمط هيكل الملكية من حيث درجة تركزها أو تشتتها. فالملكية المركزة تشير إلي تركز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، أي امتلاك عدد محدود من المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة، بحيث تصبح الملكية مؤثرة وتسمح لهم بالاشتراك في ادارة الشركة، من خلال التمثيل المباشر بمجلس الادارة، وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، فضلاً عن توافر القدرة والحافز لديهم من أجل رقابة المديرين (عبدالحليم، ٢٠١٨).

ويعد هيكل الملكية آلية هامة من آليات حوكمة الشركات وكذلك كمحدد رئيسي لتكلفة الوكالة، حيث تعد طبيعة وتركز الملكية من العوامل الهامة التي تحد من تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين من ناحية أو بين المساهمين المسيطرين ومساهمي الأقلية من ناحية أخرى، الأمر الذي يساهم في التخفيف من حدة مشاكل الوكالة بين هذه الأطراف (الصياد، ٢٠٢٠). كما يُفسر هيكل الملكية العديد من مسائل الحوكمة مثل درجة قوة الإدارة، وقوة رقابة المساهمين، والقرارات الإدارية والاستثمارية، وأداء الشركة. كما يعبر هيكل الملكية عن خصائص الحوكمة علي مستوي الدولة ككل مثل مدي تطور الأسواق المالية، وطبيعة التدخل الحكومي، والنظام القانوني (العدلاني وآخرون، ٢٠١٧).

وتتزايد أهمية الإفصاح عن هيكل الملكية نظراً للدور الذي يلعبه هذا الإفصاح في زيادة كفاءة الأسواق المالية من خلال الكشف عن مشاكل الوكالة بين الأطراف المختلفة، الأمر الذي يمكن المستثمرين من الالمام بهذه المشاكل وتقييم الأسهم بشكل أكثر كفاءة عند اتخاذ القرارات

الاستثمارية. كما يساهم هذا الإفصاح في تعزيز كفاءة الأسواق عن طريق تحسين الشفافية فيما يتعلق بالمصالح التجارية والاقتصادية لكبار الملاك وحجم التداول الحر (العدلاني وآخرون، ٢٠١٧). ولذا، يُعد هيكل الملكية أحد العوامل الهامة المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية من قبل الادارة، فضلاً عن ضمان حقوق مساهمي الأقلية (عبدالحليم، ٢٠١٨).

٣- الدراسات السابقة وتطوير الفروض:

تُعد الملكية الادارية لأسهم الشركة من آليات الحوكمة الجيدة، وذلك لأنها تساعد علي منع التضارب بين المساهمين ومجلس الادارة. كما تدفع الملكية الادارية أعضاء مجلس الادارة للرقابة الفعالة علي الادارة التنفيذية، وذلك لضمان حسن سير العمل وعدم تعرض مصالحهم للخطر، حيث أن ملكية أعضاء مجلس الادارة للأسهم تولد حوافز عديدة لدي هؤلاء الأعضاء للاهتمام بتعظيم قيمة الشركة في الأجل الطويل. كما تصب هذه الملكية في صالح المساهمين، وذلك لوجود توافق في المصالح ما بين المساهمين ومجلس الادارة. وبالتالي، فإن ملكية أعضاء مجلس الادارة لأسهم الشركة تُعد من أنجح آليات الرقابية الداخلية، لأنها تضمن صنع القرارات في الاتجاه الذي يحقق مصالح الشركة ككل (العجلوني، وبني خالد، ٢٠٢١؛ Nugroho and Eko, 2012).

وتعتبر نسبة ملكية الأسهم من قبل إدارة الشركة أحد أدوات أو وسائل الحد من مشاكل الوكالة. فكلما زادت نسبة الأسهم المملوكة من قبل الإدارة، زاد دافع الإدارة لتحسين الأداء المالي، مما ينعكس بشكل إيجابي علي زيادة قيمة أسهم الشركة. إذ يميل شعور الإدارة بالانتماء للشركة مع زيادة ملكيتها لأسهم الشركة، مما يدفعها للسعي نحو توسيع الشركة باستخدام الاحتياطات السرية التي يمكن أن تزيد من حجم الاستثمار (Putra et al., 2019). لذا، تعمل الإدارة على ضمان إدارة أصول الشركة بشكل فعال ومنع التوزيع غير المناسب لأصول الشركة، وتعظيم القيمة لجميع الأطراف أصحاب المصلحة. وبالتالي، فإن الأسهم المملوكة للإدارة يمكن أن تحقق التوازن بين مصالح المديرين والمساهمين، الأمر الذي يدفع المديرين للحد من مخاطر القرارات، وذلك عن طريق تفضيل القرارات الملائمة التي تحقق مصالح جميع الأطراف أصحاب المصلحة. فزيادة الملكية الإدارية لأسهم الشركة تدفع المديرين لعدم التفكير في الحوافز والمكافآت الحالية التي يمكن الحصول عليها، وإنما ينصب الاهتمام علي مدي استمرارية الشركة على المدى الطويل، وذلك من خلال تبني استراتيجيات لتطوير الشركة (Mubarak and Prawiro, 2023).

وتعد المعلومات المتعلقة بنسبة ملكية أسهم الشركة من قبل المديرين مهمة لأصحاب المصلحة. ولذا، يجب الإفصاح عنها ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية أو الإفصاحات الأخرى (Pambudi, 2017). ومن ناحية أخرى، فإن إنخفاض نسبة الملكية الإدارية سيؤدي المديرين لإنتاج تقارير مالية أكثر عدوانية أو غير متحفظة، وذلك لرغبة المديرين في تعظيم المنافع الذاتية الخاصة بهم في صورة حوافز ومكافآت (Saputra, 2018).

وتجريبياً، أشارت العديد من الدراسات السابقة إلي أن النسبة المئوية للملكية الإدارية قادرة على التأثير في القرارات الإدارية من خلال تفضيل أو عدم تفضيل سياسات التحفظ المحاسبي. وفي هذا الشأن، تشير دراسة (العدلاني وآخرون، ٢٠١٧) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية. وقدمت دراسة (الفضل، ٢٠١٨؛ العجلوني، وبني خالد، ٢٠٢١) نتائج مماثلة من واقع البيئة الأردنية. وتعزز دراسة (Putra et al.,

(2019) من تلك النتيجة بوجود علاقة ايجابية معنوية بين المتغيرين، وذلك لأن ملكية الأسهم الإدارية تعمل كأداة مراقبة عند إعداد التقارير المالية. كما تدعم دراسة (Mubarok and Prawiro, 2023) هذه النتيجة، حيث يزيد مستوي تمسك الإدارة بالسياسات المحاسبية المتحفظة مع زيادة نسبة ملكية إدارة الشركة لأسهم الشركة.

وفي المقابل، توصلت دراسة (Liu, 2019) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي. وأيضاً، فقد توصلت دراسة (الطحان، ونخال، ٢٠٢٠) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط، في الوقت الذي لم تقدم فيه الدراسة أدلة علي وجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط الذي تتبناه الشركات المصرية. وقد توصلت دراسة (جرادات، وسويدان، ٢٠٢٠) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي من واقع البيئة الأردنية. كما قدمت دراسة (Sari & Agustina, 2021) دعماً لهذه النتيجة بالتطبيق علي الشركات الاندونيسية.

ومن ناحية ثالثة، توصلت بعض الدراسات السابقة إلي عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي، حيث أشارت دراسة (الكردي، وعطيه، ٢٠١٥) إلي عدم وجود أثر معنوي لنسبة ملكية مجلس الإدارة علي مستوي التحفظ المحاسبي للبنوك التجارية الأردنية. وقد أكدت دراسة (الوضحان، والخليلة، ٢٠١٦) علي هذه النتيجة، حيث أشارت إلي عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الادارية ومستوي التحفظ المحاسبي مقاساً باستخدام نموذج التوقيت غير المتماثل للاعتراف. وتوصلت دراسة (عبدالحليم، ٢٠١٨) إلي عدم وجود تأثير معنوي للملكية الإدارية علي مستوى التحفظ المحاسبي بسوق الأوراق المالية السعودي. وكذلك أشارت دراسات (أحمد، ٢٠٢٢؛ EL-Habashy, 2019) إلي عدم وجود علاقة بين المتغيرين بالبيئة المصرية. كما قدمت دراسة (Zulfiati & Lusiana, 2020) أدلة داعمة لتلك النتائج من واقع بيئة الأعمال الاندونيسية.

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة توفر أدلة مختلطة حول أثر نسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. وبالتالي، يمكن صياغة فرض البحث في صورته البديلة، علي النحو التالي: "يوجد أثر معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي".

٤- الدراسة التطبيقية:

تتناول الدراسة التطبيقية النقاط التالية: وصف مجتمع وعينة الدراسة؛ وتحديد مصادر الحصول علي البيانات؛ وتوصيف متغيرات الدراسة التطبيقية ونموذج الدراسة التطبيقية؛ وأخيراً نتائج التحليل الإحصائي للبيانات، وذلك علي النحو التالي:

١/٤ وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية الخاصة المدرجة ببورصة الكويت وعددها ٨٨ شركة خلال الفترة من ٢٠١٨م إلي ٢٠٢٢م، حيث تم تطبيق هذه الدراسة علي القطاع غير المالي فقط، حيث يخرج عن نطاق التطبيق لهذه الدراسة بيانات قطاع البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع

الخدمات المالية. وكذلك، يخرج عن نطاق مجتمع الدراسة الشركات العامة، ويقتصر علي الشركات الخاصة فقط. وتم اختيار عينة عشوائية من الشركات غير المالية الخاصة المدرجة ببورصة الكويت، وقد بلغ حجم العينة ٣٠ شركة للسنة علي مدار ٥ سنوات لفترة تمتد من ٢٠١٨م إلي ٢٠٢٢م، وبذلك يبلغ إجمالي عدد المشاهدات ١٥٠ مشاهدة (بورصة الكويت، ٢٠٢٣).

٢/٤ تحديد مصادر الحصول علي البيانات:

لتحقيق هدف البحث واختبار فرضها اعتمدت الدراسة علي مجموعة من البيانات السوقية، والبيانات المالية، والبيانات غير المالية، وذلك بغرض قياس متغيرات الدراسة التطبيقية، وذلك علي النحو التالي:

- **البيانات السوقية:** وهي بيانات سعر إغلاق السهم في نهاية السنة المالية. ويستخدم في قياس مستوي التحفظ المحاسبي الذي يتطلب الحصول علي بيانات القيم السوقية لأسهم الشركات محل العينة في نهاية السنة المالية، وتم الحصول علي هذه البيانات من موقع معلومات مباشر الكويت، وأيضاً من موقع بيانات الاستثمار investing.com.
- **البيانات المالية:** وتستخدم هذه البيانات في قياس متغيرات حجم الشركة، ونسب الدين، والقيمة الدفترية لأسهم شركات العينة كأحد المعلمات اللازمة لقياس مستوي التحفظ المحاسبي. وقد تم الحصول علي هذه البيانات من التقارير المالية السنوية لشركات العينة، وهذه التقارير متاحة علي المواقع الإلكترونية للشركات علي شبكة الإنترنت، وكذلك متاح علي موقع معلومات مباشر الكويت.
- **البيانات غير المالية:** وتستخدم هذه البيانات في قياس متغير نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وقد تم الحصول علي هذه البيانات من تقرير الحوكمة الصادر عن الشركات محل العينة، وذلك وفقاً للائحة التنفيذية لحوكمة الشركات الصادر عن هيئة أسواق المال بدولة الكويت بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠م، وتعديلاتها الصادرة في مايو ٢٠٢٢م.

٣/٤ توصيف متغيرات الدراسة التطبيقية:

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis للتقارير المالية السنوية لشركات العينة المدرجة ببورصة الكويت، وذلك بغرض قياس متغيرات الدراسة. وتساعد تلك الخطوة في بناء معادلات الانحدار اللازمة لاختبار فروض الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

١/٣/٤ قياس مستوي التحفظ المحاسبي:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في مستوي التحفظ المحاسبي. وقد عرضت الدراسات السابقة العديد من النماذج والمقاييس المستخدمة في قياس التحفظ المحاسبي، ومن أهم تلك المقاييس: مقياس نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية؛ ومقياس الاستحقاقات السالبة أو غير التشغيلية؛ ومقياس التوقيت غير المتماثل للاعتراف؛ ومقياس الإحتياطيات السرية. وتفضل العديد من الدراسات السابقة استخدام مقياس نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمؤشر علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركة، وذلك علي النحو التالي (التميمي والمومني، ٢٠١٥؛ عبدالحليم، ٢٠١٨؛ الصياد، ٢٠٢٠؛ أحمد وآخرون، ٢٠٢٢؛ الباز، ٢٠٢٢).

$$AC_{it} = MV_{it} / BV_{it}$$

حيث أن:

AC_{it} = مستوي التحفظ المحاسبي للشركة i في نهاية السنة t .

MV_{it} = القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة i في نهاية السنة t ، ويحسب بحاصل ضرب عدد الأسهم المتداولة مضروباً في سعر اغلاق سهم الشركة i في نهاية السنة t .

BV_{it} = القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة i في نهاية السنة t .

ويشير (Vardar and Erkol, 2019) إلي وجود علاقة إيجابية بين نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية ومستوي التحفظ المحاسبي، حيث تزيد تلك النسبة مع زيادة مستوي التحفظ المحاسبي الذي يتبناه معدي القوائم المالية، بينما يشير انخفاض تلك النسبة إلي تفضيل معدي القوائم المالية للسياسات المحاسبية الأقل تحفظاً، وذلك بشرط بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير.

٢/٣/٤ قياس الملكية الإدارية:

استخدمت الدراسات السابقة مقياس نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس ادارة الشركة في نهاية السنة كمؤشر علي هيكل الملكية الادارية (الكردي، ٢٠١٧؛ العزب والسجاعي، ٢٠١٧؛ العدلاني وآخرون، ٢٠١٧؛ عبدالحليم، ٢٠١٨).

٣/٣/٤ قياس المتغيرات الرقابية:

أظهرت الدراسات السابقة ضرورة استخدام بعض المتغيرات الرقابية أو الحاكمة في نموذج الانحدار، وذلك من أجل تجنب النتائج المتحيزة، ومن أهم هذه المتغيرات ما يلي:

- **حجم الشركة Size:** ويعد مقياس اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المقياس الأكثر قبولاً بين الدراسات السابقة كمؤشر علي حجم الشركة (عبدالحليم، ٢٠١٨؛ الباز، ٢٠٢٢؛ أحمد، ٢٠٢٢).

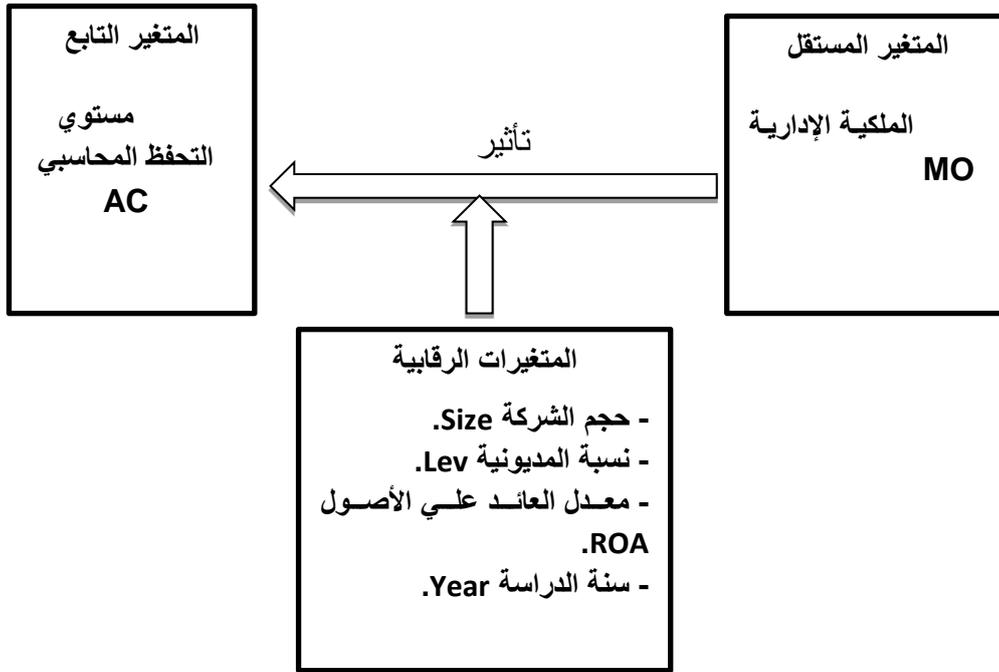
- **الرافعة المالية Leverage:** وتشير إلي نسبة الدين لشركة معينة. وتفضل العديد من الدراسات السابقة استخدام مقياس نسبة إجمالي الديون أو الإلتزامات إلي إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية كمؤشر علي درجة الرفع المالي (عبدالحليم، ٢٠١٨؛ الباز، ٢٠٢٢؛ Christian, 2022; Salamah et al., 2023).

- **معدل العائد علي الأصول ROA:** ويقاس بنسبة صافي الربح عن السنة مقسوماً علي إجمالي الأصول في نهاية السنة (عبدالحليم، ٢٠١٨؛ الصياد، ٢٠٢٠).

- **سنة الدراسة Year:** وتم تضمين هذا المتغير ضمن نموذج الانحدار، وذلك لتحديد أثر اختلاف سنوات الدراسة علي التحفظ المحاسبي. وتم جمع البيانات لفترة تمتد من ٢٠١٨م إلي ٢٠٢٢م، فقد استخدم الرقم (١) ليشير إلي سنة ٢٠١٨م، الرقم (٢) ليشير لسنة ٢٠١٩م، والرقم (٣) يشير إلي سنة ٢٠٢٠م، والرقم (٤) يشير إلي سنة ٢٠٢١م، والرقم (٥) يشير إلي سنة ٢٠٢٢م (Almutairi and Quttainah, 2019).

٤/٤ نموذج الدراسة التطبيقية:

يمكن اعداد نموذج الدراسة التطبيقية، وذلك بعد توصيف متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة والرقابية. ويظهر نموذج الدراسة علي النحو التالي:



شكل رقم (٤-١) نموذج الدراسة التطبيقية

المصدر: (اعداد الباحثين)

ولاختبار أثر هيكل الملكية الادارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك علي النحو التالي:

$$AC_{it} = \beta_0 + \beta_1 MO_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 Lev_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 Year_i + \varepsilon$$

حيث أن:

AC_{it} = مستوي التحفظ المحاسبي للشركة i في نهاية السنة t ، ويقاس بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي قيمتها الدفترية.

MO_{it} = نسبة الملكية الإدارية لأعضاء مجلس إدارة الشركة i في نهاية السنة t .

$Size_{it}$ = حجم الشركة i في نهاية السنة t .

Lev_{it} = الرافعة المالية للشركة i في نهاية السنة t .

ROA_{it} = معدل العائد علي الأصول للشركة i في نهاية السنة t .

$Year_i$ = سنة الدراسة للشركة i .

β_0 = ثابت معادلة الانحدار.

$\beta_1, 2, \dots, 5$ = معاملات نموذج الانحدار.

ε = الخطأ العشوائي لنموذج التقدير.

٥/٤ نتائج التحليل الإحصائي للبيانات:

بعد صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، تم اجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). وفيما يلي نتائج التحليل الاحصائي، والتي تشمل: اختبارات صلاحية نموذج الانحدار، والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ونتائج معاملات الانحدار، وذلك علي النحو التالي:

١/٥/٤ اختبارات صلاحية نموذج الانحدار:

ويتمثل دور تلك الاختبارات في التحقق من مدى توافر شروط استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وهي: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات؛ واختبار الازدواج الخطي؛ واختبار الارتباط الذاتي، وذلك علي النحو التالي:

١/١/٥/٤ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

يستخدم اختبار كولمجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov اللامعلمي للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة، وتتمثل في: مستوى التحفظ المحاسبي؛ و نسبة الملكية الإدارية لأعضاء مجلس الإدارة؛ وحجم الشركة؛ والرافعة المالية؛ ومعدل العائد علي الأصول. أما متغير سنة الدراسة فهو متغير غير مستمر أو منفصل يأخذ قيم محددة، وبذلك لا يخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

ويوضح الجدول رقم (٤-١) نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف لمتغيرات الدراسة المتصلة، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-١)

نتائج اختبار كولمجروف سميرونوف لمتغيرات الدراسة المتصلة

مستوي المعنوية Asymp.Sig	قيمة اختبار Kolmogorov- Smirnov Z	عدد المشاهدات N	المتغيرات المتصلة
٠,٠٠٠	٢,٦٠٨	١٥٠	مستوي التحفظ المحاسبي AC
٠,٠٠٠	٢,٤٨٧	١٥٠	نسبة الملكية الإدارية MO
٠,١٥٢	١,١٣٥	١٥٠	حجم الشركة Size
٠,١٤١	١,١٥١	١٥٠	الرافعة المالية Lev
٠,١٨٧	١,٠٨٨	١٥٠	معدل العائد علي الأصول ROA

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

وتشير نتائج هذا الاختبار إلي أن بيانات متغيرات حجم الشركة؛ والرافعة المالية؛ ومعدل العائد علي الأصول تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأن مستوي المعنوية المحسوب Asymp.Sig لهذه المتغيرات المتصلة أكبر من مستوي المعنوية المقبول (٠,٠٥)، بينما متغيرات مستوي التحفظ المحاسبي؛ ونسبة الملكية الإدارية لأعضاء مجلس الإدارة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأن مستوي المعنوية المحسوب Asymp.Sig لهذه المتغيرات المتصلة أقل من مستوي المعنوية المقبول (٠,٠٥) (عبدالحليم، ٢٠١٨).

وتشير نظرية النهاية المركزية Central Limit Theory إلي أنه يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة التي تزيد عن ٣٠ مفردة أو مشاهدة. وبالتالي، يمكن افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة بغض النظر عن توزيع المجتمع الأصلي، حيث بلغ عدد المشاهدات لهذه الدراسة ١٥٠ مشاهدة (الكردي، ٢٠١٧).

٢/١/٥/٤ اختبار الازدواج الخطي:

يهدف هذا الاختبار إلي التحقق من مدي وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، وما إذا كان هذا الارتباط من المحتمل أن يؤثر علي صحة نتائج التحليل الإحصائي للبيانات. ويعد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) من أكثر الاختبارات الاحصائية قبولاً في الحكم علي مدي وجود هذه المشكلة من عدمه. ويوضح الجدول رقم (٤-٢) نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-٢)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة والرقابية

المتغيرات المستقلة والرقابية	قيمة معامل Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF
نسبة الملكية الإدارية MO	٠,٩٤٣	١,٠٦١
حجم الشركة Size	٠,٩٢	١,٠٨٧
الرافعة المالية Lev	٠,٩٧١	١,٠٣
معدل العائد علي الأصول ROA	٠,٩٣١	١,٠٧٤
سنة الدراسة Year	٠,٠٣٨	٦,٥٨٣

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

وتم احتساب معامل التداخل أو الازدواج الخطي Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية للتحقق مما إذا كان الارتباط بين المتغيرات المستقلة والرقابية ليس له دلالة احصائية. ويمكن الحكم علي مدي وجود مشكلة الازدواج الخطي من عدمه استناداً لقيم اختبار معامل تضخم التباين VIF ، حيث يتضح من الجدول رقم (٤-٢) السابق أن قيم معامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات المستقلة والرقابية نقل عن (١٠)، مما يشير إلي أن بيانات الدراسة التطبيقية لا تعاني من مشكلة التداخل أو الإزدواج الخطي، الأمر الذي يشير إلي قوة نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تفسير بيانات المشكلة محل الدراسة، فضلاً عن قوة النموذج في تفسير التغيرات في المتغير التابع (عبدالحليم، ٢٠١٨).

٣/١/٥/٤ اختبار الارتباط الذاتي:

يشترط لصلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تفسير بيانات المشكلة محل الدراسة خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي تشير إلي وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، الأمر الذي ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة Estimated Parameters، وبالتالي، ضعف قدرة نموذج الانحدار علي التنبؤ. ويعد اختبار دربن واتسون Durbin-Watson Test من أكثر الطرق شيوعاً وقبولاً بين الاقتصاديين القياسيين للحكم علي مدي وجود هذه المشكلة. وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين الرقمين (صفر، ٤)، وتشير القيم القريبة من الرقم (صفر) إلي وجود ارتباط موجب قوي، بينما تشير القيم القريبة من الرقم (٤) إلي وجود ارتباط سالب قوي، في حين أن القيم المثلي لهذا الاختبار يجب أن تتراوح بين مدي (من ١,٥ إلي ٢,٥)، وتشير تلك القيم إلي عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم متغيرات الدراسة (الكردي، ٢٠١٧). ويوضح الجدول رقم (٤-٣) التالي نتائج اختبار دربن واتسون Durbin-Watson Test، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-٣)

نتائج اختبار دربن واتسون Durbin-Watson Test

الاختبار	قيمة الاختبار
Durbin-Watson	١,٦٧٣

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

وتشير نتائج اختبار دربن واتسون أن قيمة الاختبار المحسوبة تعادل ١,٦٧٣ ، وتقع هذه القيمة ضمن حدود المدي الملائم (من ١,٥ إلي ٢,٥)، مما يشير إلي أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

واستناداً لنتائج الاختبارات الاحصائية الثلاثة السابقة، يتضح صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تفسير بيانات المشكلة محل الدراسة، فضلاً عن القوة التنبؤية للنموذج، وامكانية تعميم النتائج علي مجتمع الدراسة.

٢/٥/٤ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يهدف هذا الاختبار إلي وصف متغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ويتضمن ذلك عدد المشاهدات، وأدني قيم للمتغيرات، وأقصى قيم للمتغيرات، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري. ويمكن استخدام تلك النتائج في تقديم تحليل وصفي دقيق لمتغيرات مشكلة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٤-٤) التالي نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-٤)

نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد المشاهدات	أدني قيم للمتغيرات	أقصى قيم للمتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مستوي التحفظ المحاسبي AC	١٥٠	١٠,٩٥	١٧٣,٣٣	٥٨,٥٤	٤٢,٩٨
نسبة الملكية الإدارية MO	١٥٠	٥	١٠٠	٣٤,٩٤	٢٩,٨٠
حجم الشركة Size	١٥٠	٨,٢٥	١٠,٩٨	٩,٣٩	٠,٦١
الرافعة المالية Lev	١٥٠	٠,٠١	١	٠,٤٣	٠,٢٢
معدل العائد علي الأصول ROA	١٥٠	٠,١١ -	٠,٤	٠,١٠	٠,١٠
سنة الدراسة Year	١٥٠	١	٥	٣	١,٤٢

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٤-٤) السابق ما يلي:

- يبلغ إجمالي عدد المشاهدات لعينة الدراسة ١٥٠ مشاهدة (عينة ٣٠ شركة غير مالية تمتد لفترة دراسة طولها ٥ سنوات).
- بالنسبة لمتغير مستوي التحفظ المحاسبي AC مفاًساً بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي قيمتها الدفترية، يتضح من الجدول السابق أن الحد الأدنى لمستوي التحفظ المحاسبي يبلغ ١٠,٩٥، بينما يبلغ الحد الأقصى ١٧٣,٣٣، وذلك بمتوسط حسابي قدره ٥٨,٥٤ وبانحراف معياري قدره $\pm ٤٢,٩٨$. ويشير هذا المتوسط إلي أن القيمة السوقية لحقوق الملكية لشركات العينة تعادل ٥٨,٥٤ مرة قيمتها الدفترية. وتختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (عبدالحليم، ٢٠١٨) بأن متوسط نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي قيمتها الدفترية يبلغ ١,٤٩٧ مرة، وذلك لعينة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية. كما تختلف نتيجة هذه الدراسة مع ما أشارت إليه دراسة (الباز، ٢٠٢٢)، حيث توصلت إلي أن متوسط نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي قيمتها الدفترية يبلغ ٠,٩١١ مرة، وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويرجع اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة إلي اختلاف بيئة التطبيق.
- بالنسبة للمتغير المستقل نسبة الملكية الإدارية MO مفاًسه بنسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس ادارة الشركة في نهاية السنة، يتبين من الجدول السابق أن الحد الأدنى لنسبة الملكية الإدارية يبلغ ٥%، بينما يبلغ الحد الأقصى ١٠٠%، وذلك بمتوسط حسابي قدره ٣٤,٩٤% وبانحراف معياري قدره $\pm ٢٩,٨٠$ %. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الكردي، ٢٠١٧) بأن متوسط نسبة الملكية الإدارية يبلغ ٤٩,٥٦%، وذلك بالتطبيق علي البنوك التجارية الأردنية. وكذلك تختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (عبدالحليم، ٢٠١٨) بأن متوسط نسبة الملكية الإدارية يبلغ ١٢,٨٩%، وذلك لعينة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية.
- بالنسبة للمتغير الرقابي حجم الشركة Size مفاًساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، يتبين من الجدول السابق أن الحد الأدنى لحجم الشركة يبلغ ٨,٢٥، بينما يبلغ الحد الأقصى ١٠,٩٨، وذلك بمتوسط حسابي قدره ٩,٣٩ وبانحراف معياري قدره $\pm ٠,٦١$. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أحمد، ٢٠٢٢) بأن متوسط حجم الشركة يبلغ ٦,٢٤، وذلك بالتطبيق علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. كما تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مرقص ومحمد، ٢٠٢٠) بأن متوسط حجم الشركة يبلغ ٨,٧٢، وذلك بالتطبيق علي الشركات المساهمة المصرية.
- بالنسبة للمتغير الرقابي الرافعة المالية Leverage مفاًسه بنسبة إجمالي الديون إلي إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية، يتبين من الجدول السابق أن الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي يبلغ ٠,٠١، بينما يبلغ الحد الأقصى الواحد الصحيح، وذلك بمتوسط حسابي قدره ٠,٤٣ وبانحراف معياري قدره $\pm ٠,٢٢$. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أحمد، ٢٠٢٢) بأن متوسط الرافعة المالية يبلغ ٠,٥٥، وذلك بالتطبيق علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. كما تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الباز، ٢٠٢٢) بأن متوسط الرافعة المالية يبلغ ٠,٥٣، وذلك بالتطبيق علي الشركات المدرجة

بالبورصة المصرية. وتشير تلك النتائج إلي أن الشركات الكويتية تعتمد علي رأس مالها بشكل أكبر في تمويل أصولها مقارنة بالشركات المصرية.

- بالنسبة للمتغير الرقابي معدل العائد علي الأصول ROA مقياساً بنسبة صافي الربح عن السنة مقسوماً علي إجمالي الأصول في نهاية السنة، يتبين من الجدول السابق أن الحد الأدنى لمعدل العائد علي الأصول يبلغ - ٠,١١، بينما يبلغ الحد الأقصى ٠,٤٠، وذلك بمتوسط حسابي قدره ٠,١٠ وبانحراف معياري قدره $\pm ٠,١٠$. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبدالحليم، ٢٠١٨) بأن متوسط معدل العائد علي الأصول يبلغ ٠,٢٣، وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية. كما تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مرقص ومحمد، ٢٠٢٠) بأن متوسط معدل العائد علي الأصول يبلغ ٠,٠٤٨، وذلك بالتطبيق علي الشركات المساهمة المصرية.
- بالنسبة للمتغير الرقابي سنة الدراسة Year، يتبين من الجدول السابق أن الحد الأدنى لسنة الدراسة يبلغ ١ سنة، بينما يبلغ الحد الأقصى ٥ سنوات، وذلك بمتوسط حسابي قدره ٣ سنوات وبانحراف معياري قدره $\pm ١,٤٢$ سنة، وذلك لأن هذه الدراسة تمتد من سنة ٢٠١٨م وتأخذ الرقم (١) إلي سنة ٢٠٢٢م وتأخذ الرقم (٥).

٣/٥/٤ نتائج معاملات الانحدار:

تم تحليل الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل نسبة الملكية الإدارية والمتغير التابع مستوي التحفظ المحاسبي، وذلك في ضوء مجموعة من المتغيرات الرقابية أو الحاكمة (حجم الشركة، والرافعة المالية، ومعدل العائد علي الأصول، وسنة الدراسة)، وذلك بغرض اختبار فرض الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٤-٥) نتائج معاملات الانحدار، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-٥)

نتائج معاملات الانحدار

القرار	مستوي المعنوية المحسوب Asymp.Sig	اتجاه العلاقة	قيمة t	معاملات الانحدار Beta Coefficients	متغيرات الدراسة
معنوي	٠,٠٠١	عكسية	٣,٥٦-	٩٧,٣٤-	Constant (β_0)
غير معنوي	٠,٧٠٤	طردية	٠,٣٨	٠,٠١	MO (β_1)
غير معنوي	٠,٣٤٨	طردية	٠,٩٤	١,٧٤	Size (β_2)
غير معنوي	٠,٨٨٤	طردية	٠,١٥	٠,٧٤	Lev (β_3)
غير معنوي	٠,١٣٣	طردية	١,٥١	١٧,١٦	ROA (β_4)
غير معنوي	٠,٩٦٣	عكسية	٠,٠٤٧-	٠,١٨-	Year (β_5)
غير معنوي	٠,١٤٧	مستوي المعنوية المحسوب لنموذج الانحدار			
معامل التحديد $R^2 = ٦,٣\%$					

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٤-٥) السابق ما يلي:

- أن نموذج الانحدار الخطي المقدر لا يعاني من أية مشاكل قياسية يمكن أن تؤثر علي نتائجه.
- أن نموذج الانحدار الخطي المقدر غير معنوي احصائياً، وذلك لأن مستوي المعنوية المحسوب لنموذج الانحدار يبلغ ٠,١٤٧ ، وهذا المستوي يزيد عن مستوي المعنوية المقبول ٥%.
- أن نموذج الانحدار الخطي المقدر يفسر ٦,٣% تقريبا من التغيرات في المتغير التابع (مستوي التحفظ المحاسبي)، بينما ترجع نسبة ٩٣,٧% من التغيرات في المتغير التابع لعوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

أولاً: نتائج اختبار الفرض البحثي:

يهدف فرض البحث لاختبار أثر نسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. وتشير نتائج معاملات الانحدار الواردة بالجدول رقم (٤-٥) أن قيمة اختبار t لمتغير نسبة الملكية الإدارية MO يبلغ ٠,٣٨ ، في حين تبلغ قيمة معامل الانحدار ($\beta = 1$) (٠,٠١) بمستوي معنوية محسوب ($\alpha = 0,05$) غير معنوي لأنه يزيد عن مستوي المعنوية المقبول (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الكردي، وعطيه، ٢٠١٥) وذلك بعدم وجود أثر معنوي لنسبة ملكية مجلس الإدارة علي مستوي التحفظ المحاسبي للبنوك التجارية الأردنية. وأكدت دراسة (الوضحان، والخليلة، ٢٠١٦) علي عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الادارية ومستوي التحفظ المحاسبي مقاسا باستخدام نموذج التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالتطبيق علي الشركات غير المالية الأردنية. وكذلك أكدت دراسات (عبدالحميد، ٢٠١٨؛ Zulfiati & Lusiana, 2020) علي عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين. وعلي النقيض من ذلك، توصلت دراسة (العدلاني وآخرون، ٢٠١٧؛ Mubarak and Prawiro, 2023) إلي وجود علاقة موجبة معنوية بين الملكية الادارية ومستوي التحفظ المحاسبي. ومن ناحية ثالثة، أشارت دراسة (الطحان، ونخال، ٢٠٢٠) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتبناه الشركات المصرية. كما أشارت دراسة (Sari & Agustina, 2021) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي.

وبناءً عليه، تشير نتائج اختبار الفرض البحثي إلي رفض الفرض البديل الذي ينص علي "يوجد أثر معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي"، وقبول الفرض العدمي الذي ينص علي "لا يوجد أثر معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي". واستناداً لذلك، لا تُعد نسبة الملكية الإدارية من ضمن المحددات التي يتوقف عليها مستوي التحفظ المحاسبي في الشركات غير المالية الخاصة الكويتية.

ثانياً: نتيجة اختبار المتغيرات الرقابية:

- يتضح من الجدول رقم (٤-٥) السابق أن نتائج اختبار المتغيرات الرقابية علي النحو التالي:
- تشير نتائج معاملات الانحدار أن قيمة اختبار t لمتغير حجم الشركة Size يبلغ $0,94$ ، في حين تبلغ قيمة معامل الانحدار ($2 = \beta = 1,74$) بمستوي معنوية محسوب ($\alpha = 0,348$) غير معنوي لأنه يزيد عن مستوي المعنوية المقبول ($0,05$)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي لحجم الشركة علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عرفه، ٢٠١٥) إلي عدم وجود أثر معنوي لحجم الشركة علي مستوي التحفظ المحاسبي. وتدعم دراسة (عبدالحليم، ٢٠١٨) هذه النتيجة بعدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين. وعلي النقيض من ذلك، تتفق دراسة (أحمد، ٢٠٢٢) مع دراسة (مرقص ومحمد، ٢٠٢٠) بوجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي. ومن ناحية ثالثة، تتفق دراسة (فرج، ٢٠١٩) مع دراسة (كساب، ٢٠١١) بشأن وجود علاقة سلبية معنوية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي.
 - تشير نتائج معاملات الانحدار أن قيمة اختبار t لمتغير الرافعة المالية Lev يبلغ $0,15$ ، في حين تبلغ قيمة معامل الانحدار ($3 = \beta = 0,74$) بمستوي معنوية محسوب ($\alpha = 0,884$) غير معنوي لأنه يزيد عن مستوي المعنوية المقبول ($0,05$)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي للرافعة المالية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عرفه، ٢٠١٥) إلي عدم وجود أثر معنوي لنسبة الرفع المالي علي مستوي التحفظ المحاسبي. وقد قدمت دراسة (فرج، ٢٠١٩) أدلة داعمة للنتيجة السابقة، وذلك بعدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين. وعلي النقيض من ذلك، تتفق دراسة (أحمد، ٢٠٢٢) مع دراسات (كساب، ٢٠١١؛ عبدالحليم، ٢٠١٨) بشأن وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الرافعة المالية ومستوي التحفظ المحاسبي. ومن ناحية ثالثة، أشارت دراسات (Mubarok and Prawiro, 2023; Salamah et al., 2023) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين مستويات الدين ومستوي التحفظ المحاسبي.
 - تشير نتائج معاملات الانحدار أن قيمة اختبار t لمتغير معدل العائد علي الأصول ROA يبلغ $1,51$ ، في حين تبلغ قيمة معامل الانحدار ($4 = \beta = 17,16$) بمستوي معنوية محسوب ($\alpha = 0,133$) غير معنوي لأنه يزيد عن مستوي المعنوية المقبول ($0,05$)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي لمعدل العائد علي الأصول علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبدالحليم، ٢٠١٨) إلي عدم وجود أثر معنوي لمعدل العائد علي الأصول علي مستوي التحفظ المحاسبي. وتتناقض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (مرقص ومحمد، ٢٠٢٠) بوجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد علي الأصول ومستوي التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق علي الشركات المساهمة المصرية. وأكدت دراسة (Mubarok and Prawiro, 2023) علي وجود علاقة سلبية معنوية بين الربحية مقاسة باستخدام معدل العائد علي الأصول ومستوي التحفظ المحاسبي.

- تشير نتائج معاملات الانحدار أن قيمة اختبار t لمتغير سنة الدراسة Year يبلغ -0,047، في حين تبلغ قيمة معامل الإنحدار ($\beta = 0,18$) بمستوي معنوية محسوب ($\alpha = 0,05$) غير معنوي لأنه يزيد عن مستوي المعنوية المقبول (0,05)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي لسنوات الدراسة علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي، بمعنى أن مستوي التحفظ المحاسبي لا يختلف جوهرياً ما بين سنوات الدراسة وبعضها البعض.

٥- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

١/٥ النتائج:

إستهدف هذا البحث اختبار أثر هيكل الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- ١- عدم وجود أثر معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي.
- ٢- عدم وجود أثر معنوي لحجم الشركة علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي.
- ٣- عدم وجود أثر معنوي للرافعة المالية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي.
- ٤- عدم وجود أثر معنوي لمعدل العائد علي الأصول علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي.
- ٥- عدم وجود أثر معنوي لاختلاف سنوات الدراسة علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بسوق المال الكويتي.

٢/٥ التوصيات:

- يمكن تقديم مجموعة من التوصيات في اطار نتائج الدراسة، ومن أهمها:
- ١- ضرورة اهتمام المجتمع الأكاديمي بتطوير المناهج الدراسية لتتضمن مفهوم التحفظ المحاسبي، وأهم العوامل المؤثرة عليه، فضلاً عن أهم الانعكاسات الايجابية والسلبية للتمسك به من قبل معدي القوائم المالية.
 - ٢- ضرورة توجه هيئة أسواق المال بدولة الكويت نحو اصدار دليل لحوكمة الشركات الناشئة، وذلك نظراً للطبيعة المختلفة لتلك الشركات عن طبيعة باقي الشركات.
 - ٣- ضرورة قيام هيئة أسواق المال بدولة الكويت بتطوير مؤشر لقياس مستوي التحفظ المحاسبي للشركات الكويتية.
 - ٤- تشجيع إدارات الشركات الكويتية علي ضرورة التمسك بمستويات أعلى من التحفظ المحاسبي، وذلك لفعالية هذه الممارسة في الحد من الانهيارات المالية التي قد تواجهها الشركات.

- ٥- يجب علي ادارات الشركات أن تقوم بتوعية مسؤولي الشركة والعاملين وأصحاب المصالح المختلفين بأهمية فعالية قواعد حوكمة الشركات.
- ٦- ضرورة قيام الشركات باعداد تقارير دورية بخصوص مدي الالتزام بقواعد حوكمة الشركات الصادرة بموجب اللائحة التنفيذية لحوكمة الشركات الكويتية في مايو ٢٠٢٢.
- ٧- ضرورة اهتمام مراقبي الحسابات بتقييم مستوي التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه القوائم المالية للشركات الكويتية، وذلك لوجود علاقة سلبية بين مستوي التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح.

٣/٥ مجالات البحث المستقبلية:

- يجب توجيه مزيد من الاهتمام من قبل الباحثين في الدراسات المستقبلية إلي دراسة الموضوعات التالية:
- ١- دراسة أثر خصائص مجلس الادارة علي مستوي التحفظ المحاسبي للقطاع المالي.
 - ٢- دراسة مقارنة لأثر خصائص مجلس الادارة علي مستوي التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات المدرجة بالأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي.
 - ٣- دراسة مقارنة لأثر خصائص مجلس الادارة علي مستوي التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات المدرجة بيورصات دول الشرق الأوسط.
 - ٤- دراسة أثر تنوع مجلس الادارة وفقاً للجنس علي ممارسات التجنب الضريبي.
 - ٥- دراسة أثر تنوع لجان المراجعة وفقاً للجنس علي ممارسات التجنب الضريبي.
 - ٦- دراسة أثر تنوع مجلس الادارة وفقاً للجنس علي مستوي الافصاح عن تقارير الحوكمة والاستدامة.
 - ٧- دراسة أثر مستوي التحفظ المحاسبي علي ممارسات ادارة الأرباح.
 - ٨- دراسة أثر مستوي التحفظ المحاسبي علي جودة الأرباح.
 - ٩- دراسة أثر مستوي التحفظ المحاسبي علي تكلفة رأس المال.
 - ١٠- دراسة أثر مستوي التحفظ المحاسبي علي قيمة المنشأة.
 - ١١- دراسة أثر مستوي التحفظ المحاسبي علي كفاءة الاستثمار.
 - ١٢- دراسة أثر التحفظ المحاسبي علي العلاقة بين مستوي الاحتفاظ بالنقدية وقيمة المنشأة.
 - ١٣- دراسة أثر مستوي تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي علي مخاطر التقاضي التي يتعرض لها مراقبي الحسابات.
 - ١٤- دراسة أثر هيكل الملكية علي مستوي التحفظ المحاسبي.
 - ١٥- دراسة العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية ومستوي التحفظ المحاسبي.
 - ١٦- دراسة أثر المحاسبة عن القيمة العادلة علي مستوي التحفظ المحاسبي.
 - ١٧- دراسة أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي علي مستوي التحفظ المحاسبي.

٦- قائمة المراجع:

١/٦ المراجع العربية:

- إبراهيم، طارق و فيق، (٢٠٢١)، "قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة-جامعة بورسعيد، العدد ٤، ص ص ٢٠٢ - ٢٣٥.
- أبو الخير، مدثر طه (٢٠٠٨)، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١-٥٧.
- أبو العلاء، أسامة مجدي فؤاد محمد، (٢٠١٨)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة-جامعة بني سويف، العدد ١، ص ص ٩٢-١٤٩.
- أبو جبل، نجوى محمود أحمد، (٢٠١٨)، "تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومخاطر الدعاوى القضائية لمراقب الحسابات: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، المجلد ٢، العدد ١، ص ص ٥٧ - ١٢٥.
- أحمد، بسمة خالد عبداللاه؛ الباز، مصطفى علي محمود؛ غالي، أشرف أحمد محمد، (٢٠٢٢)، "تحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي مع دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية- جامعة قناة السويس، المجلد ١٣، العدد ١، ص ص ٢٠٨ - ٢٣١.
- أحمد، محمد حسين صالح، (٢٠٢١)، "قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية- جامعة قناة السويس، المجلد ١٢، العدد ١، ص ص ٢٥٠ - ٢٧٤.
- أحمد، نانسي محمد محمود، (٢٠٢٢)، "هل يؤثر التحفظ المحاسبي علي العلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة السوقية للمنشأة؟"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة بني سويف، العدد ١، ص ص ٤١٨ - ٤٤٩.
- الباز، محمد ماهر عبدالحميد مصطفى، (٢٠٢٢)، "تأثير التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ٢٦، العدد ١، ص ص ٦٣ - ١١٣.
- التميمي، مهند محمد جاسم؛ المومني، محمد عبدالله، (٢٠١٥)، "أثر آليات تطبيق قواعد الحوكمة والتحفظ المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية

- المدرجة في بورصة عمان"، رسالة دكتوراه منشوره، كلية الدراسات العليا-
جامعة العلوم الاسلامية العالمية - الأردن.
- الجرف، ياسر أحمد، (٢٠١٤)، "قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر
لتقييم مدى الممارسات الإنتهازية للإدارة: دراسة ميدانية بالتطبيق علي شركات
التأمين في المملكة العربية السعودية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة -
جامعة طنطا، العدد ٢ (ديسمبر)، ص ص ٢٨-١.
- الجندي، تامر يوسف عبدالعزيز علي، (٢٠٢٠)، "قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط
وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة
الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات
المحاسبية، كلية التجارة- جامعة قناة السويس، المجلد ٢، العدد ٣، ص ص ٤٢-
١٣٢.
- الرشيد، ممدوح صادق، (٢٠١١)، "تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم دراسة
نظرية وميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة
سوهاج، المجلد ٢٥، العدد ٢ (ديسمبر)، ص ص ٦٢-١.
- الشعيب، أبرار محمد، (٢٠٢٢)، "أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي على مستوى
التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات الكويتية"، رسالة ماجستير غير
منشورة، كلية التجارة- جامعة كفرالشيخ، ص ص ١٦٧-١.
- الصياد، علي محمد علي، (٢٠٢٠)، "إختيار مراقب الحسابات كمتغير وسيط في العلاقة بين
طبيعة وتركز الملكية والتحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة
بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة -
جامعة الإسكندرية، المجلد ٤، العدد ٢، ص ص ١ - ٣.
- الطحان، إبراهيم محمد؛ نخال، أيمن محمد صبري، (٢٠٢٠)، " أثر هيكل الملكية
وخصائص لجنة المراجعة علي مستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية
للشركات المساهمة المصرية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة
- جامعة كفرالشيخ، العدد العاشر، المجلد السادس (الجزء الثاني/ يوليو)، ص ص
٦٤٩-٧٠٠.
- الطويل، عصام محمد عبدالهادي، (٢٠٢١)، "قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد
القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وبيان أثره على
سياسة توزيع الأرباح"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية
والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة- فلسطين، المجلد ٦، العدد ١٥، ص ص
١١٧ - ١٣٧.
- العايدي، ثروت مصطفى علي، (٢٠٢٢)، "المخاطر المترتبة علي التحفظ المحاسبي
وانعكاسات ذلك علي أسهم وقيمة المنشأة: دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية
للدراسات المحاسبية، كلية التجارة- جامعة قناة السويس، المجلد ٤، العدد ١،
ص ص ٥١٥ - ٥٥٣.

- العجلوني، سامر عمر؛ بني خالد، طارق عودة عيد، (٢٠٢١)، "أثر خصائص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية علي مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية السنوية: دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة آل البيت - الأردن.
- العدلاني، سمر عبدالمجيد محمد؛ حسان، مروة حسن محمد؛ حسن، كمال عبدالسلام علي، (٢٠١٧)، "أثر هيكل الملكية على التحفظ المحاسبي: مع دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، المجلد ٣٧، العدد ٤، ص ص ٨٠٩ - ٨٤٣.
- العزب، أميرة محمد محمود علي؛ السجاعي، محمود محمود إبراهيم، (٢٠١٧)، "قياس أثر التحفظ المحاسبي على الكفاءة الاستثمارية في ضوء آليات حوكمة الشركات: مع دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد ٣، ص ص ٥٧ - ٨٤.
- الفار، محمد إبراهيم عبده، (٢٠٢٢)، "أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي: دليل من الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ٣، ص ص ٥٦١ - ٦٥٢.
- الفضل، مؤيد محمد علي، (٢٠١٨)، "العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية: دراسة ميدانية في البيئة الأردنية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بين مهدي أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٥، العدد ٢، ص ص ١٩٩ - ٢٤١.
- الكردي، أمنة علي، (٢٠١٧)، "أثر خصائص الحاكمية المؤسسية على التحفظ المحاسبي: دليل من البنوك التجارية الأردنية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية - الأردن، المجلد ١٧، العدد ٢، ص ص ٥٣٩ - ٥٥٣.
- الكردي، أمنة علي؛ عطية، سليمان حسن، (٢٠١٥)، "أثر الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية على التحفظ المحاسبي وانعكاسها علي سياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة دكتوراه منشوره، كلية الدراسات العليا - جامعة العلوم الاسلامية العالمية - الأردن.
- اللحام، مجد يوسف محمد؛ كلبونة، أحمد يوسف، (٢٠٢٠)، "أثر التحفظ المحاسبي علي توزيعات الأرباح في ضوء جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية علي الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا - جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن.
- المعموري، أحمد كاظم عيدان؛ الدلابيح، عبدالرحمن خالد، (٢٠١٧)، "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية في البنوك التجارية المدرجة في

- سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة آل البيت - الأردن.
- الوضاحن، أحمد فالج علي؛ الخلايلة، محمود، (٢٠١٦)، "العلاقة بين التحفظ المحاسبي وهيكل الملكية: دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية - الأردن.
- الوكيل، حسام السعيد، (٢٠٢٢)، "أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، المجلد ٤، العدد ٢، ص ص ٦٥١-٧٢٤.
- بورصة الكويت، (٢٠٢٣)، "الشركات المدرجة"، الأربعاء ٢٠٢٣/١١/٠١، متاح علي: <https://www.boursakuwait.com.kw/ar/participants/participants/listed-companies>
- جرادات، رولي بسام؛ سويدان، ميشيل سعيد، (٢٠٢٠)، "أثر الحاكمية المؤسسية علي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة اليرموك - الأردن.
- جميل، رباب حمدي، (٢٠٢٢)، "أثر تغطية المحللين الماليين على سيولة الأسهم في ضوء سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، المجلد ٤، العدد ٢، ص ص ٥٤٧ - ٤٦٢.
- حسين، الشريف بكر أحمد؛ أبوبكر، مصطفى هارون عز الدين، (٢٠١٩)، "آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فعالية التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية علي بنك فيصل الاسلامي السوداني"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين - الخرطوم.
- ربابعة، حسين محمد حسين؛ الرباع، حسين محمد، (٢٠١٩)، "قياس مستوي التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة علي ممارسته في التقارير المالية: دليل من الأردن"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة اليرموك - الأردن.
- سمرة، ياسر محمد؛ الزهار، هاني محمد؛ آيه حمادة رزق، (٢٠١٨)، "أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي المصري: دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ، العدد ٥ (ديسمبر): ١١٠-١٣٨.
- صالح، رضا إبراهيم عبدالقادر؛ طاحون، أحمد حسني علي؛ نخال، أيمن محمد صبرى، (٢٠١٧)، "العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح: مع دراسة تطبيقية في

- بيئة الأعمال المصرية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة -
جامعة كفرالشيخ، العدد ٣، ص ص ١ - ٣٢.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٨)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على
مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة
بالبورصة السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس،
العدد ٤ (ديسمبر)، المجلد ٢٢، ص ص ٦٨٢ - ٧٥٨.
- عبدالملك، أحمد رجب، (٢٠١٠)، "قياس التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية المنشورة:
دراسة مقارنة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس،
العدد ٢ - المجلد ١٤، ص ص ٧٣-١٠٦.
- عبدالملك، أحمد رجب، (٢٠١١)، "أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ
المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري:
دراسة نظرية وتطبيقية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس،
المجلد ١٥، العدد ١، ص ص ١ - ٥٤.
- عرفه، نصر طه حسن، (٢٠١٥)، "حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية
أدلة عملية من البيئة السعودية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة -
جامعة عين شمس، العدد ٣ (يوليو)، ص ص ٤٤٥ - ٤٧٦.
- عيد، أحمد عبدالوهاب أحمد، (٢٠١٣)، "أثر محددات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير
المالية في سوق راس المال المصري: دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الدراسات
والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، المجلد ٣٣، العدد ١، ص ص
٢٩٨ - ٢٣٧.
- فرج، هانى خليل، (٢٠١٩)، "أثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ
المحاسبي بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة
المصرية في الفترة من ٢٠١٧ - ٢٠١٣"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، المجلد ٣، العدد ٢، ص ص ١٠٩ - ١٧٢.
- كساب، ياسر السيد، (٢٠١١)، "العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على
الشركات المساهمة السعودية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة،
جامعة طنطا، العدد ٢، المجلد ٢، ص ص ٢٩٨ - ٣٤٠.
- محمد، رؤي الطيب مضوي؛ عبدالله، الزين عبدالله بابكر، (٢٠٢٢)، "الاتجاهات المعاصرة
للمراجعة الخارجية ودورها في ترشيد سياسات التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية
علي عينة من مكاتب المراجعة الخارجية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة
النيلين - الخرطوم.
- محمد، هشام سعيد إبراهيم، (٢٠٢٠)، "تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفظ
المحاسبي على الأداء المالي للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية
المدرجة بسوق الأوراق المالية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين
شمس، المجلد ٢٤، العدد ٤، ص ص ١ - ٧١.

- مرقص، فوزي عبد الباقي فوزي؛ محمد، سمر عبدالرحمن سلامة، (٢٠٢٠)، "العلاقة بين التنوع الجنسي في مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق - كلية التجارة، المجلد ٤٢، العدد ٣ (يوليو)*، ص ص ١٦-٤٨.

٢/٦ المراجع الأجنبية:

- Ahmed S. and Duellman S., (2007), " Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis", **Journal of accounting and economics**, 43 (2-3), 411-437.
- Almutairi Ali R. and Quttainah A., (2019), "Corporate governance and accounting conservatism in Islamic banks", **Thunderbird International Business Review**, 61:745–764.
- Andreas, H. H., Ardeni, A., and Nugroho, P. I. (2017), "Konservatisme Akuntansi di Indonesia", **Jurnal Ekonomi Dan Bisnis**, 20(1):1, Available at: <https://doi.org>.
- Barua, A. (2005),"Using the FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures", **Working Paper**, Available at: www.ssrn.com.
- Christian Matthew., (2022), "The Effect Of Financial Distress, Company Size, Capital Intensity And Leverage On Accounting Conservatism", **The 2nd International Conference on Entrepreneurship Sustainability Of Cultural Entrepreneurship August 10th**: 401-412.
- Cui Li, Kent P., Kim S., and Li S., (2021), " Accounting conservatism and firm performance during the COVID-19 pandemic", **Accounting & Finance**, Available at: <https://doi.org>.
- Dewiyanit Silvia, Wardani B. R., Amelia M., (2022), "The Role Of Accounting Conservatism Influence Financial Distress And Litigation Risk On Sustainability Report Of Infrastructure Companies Listed On Indonesian Stock Exchange For The Period 2019 – 2021", **Proceedings of the 3rd South American International Industrial Engineering and Operations Management Conference, Asuncion, Paraguay, July 19-21**: 392-399.

-
-
- El-Habashy Hanaa A., (2019), "The Effect of Corporate Governance Attributes on Accounting Conservatism in Egypt", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23(3).
- Liu S., (2019), "The impact of ownership structure on conditional and unconditional conservatism in China: Some new evidence", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 34(1): 49–68.
- Mahdi, S., Ghanbari, E. and Orfizadeh, S. (2021), "The relationship between managerial entrenchment and accounting conservatism", **Journal of Facilities Management**, Available at: <https://doi.org>.
- Mubarok Prahasto A. and Prawiro W. A., (2023), "Pengaruh Tingkat Utang (Leverage), Kepemilikan Manajerial, Dan Profitabilitas Terhadap Penerapan Konservatisme Akuntansi Pada Perusahaan Konstruksi Dan Real Estate Yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia Tahun 2017-2019", **Jurnal Riset Perbankan, Manajemen dan Akuntansi**, 7 (1 Januari): 64-74.
- Pambudi, J. E. (2017), "Pengaruh Kepemilikan Manajerial Dan Debt Covenant Terhadap Konservatisme Akuntansi. Competitive Jurnal Akuntansi Dan Keuangan, 1(1), 87. <https://doi.org/10.31000/competitive.v1i1.109>.
- Pratiwi Wiwik., and Pralita Trisha., (2021), "The Influence of Corporate Governance Mechanism, Accounting Conservatism, And Company Size on Earnings Quality", **Journal of Economics, Finance and Management Studies**, 4(1 January): 26-34.
- Putra, I. G. B. N. P., Sari, P. A. M. P., and Larasdiputra, G. D. (2019), "Pengaruh Kepemilikan Institusional Dan Kepemilikan Manajerial Pada Konservatisme Akuntansi", **Wacana Ekonomi (Jurnal Ekonomi, Bisnis Dan Akuntansi)**, 18(1): 41–51.
- Salamah N., Utamingtyas T. H., and Fauzi A., (2023), "The Influence Of Financial Distress, Profitability And Leverage On Accounting Conservatism In Manufacturing Companies On The Indonesia Stock Exchange 2017-2021 Period", **International Journal of Multidisciplinary Research and Literature**, Vol. 2, No. 1(January): 1-120.
- Saleh F. M., Furqan A. C., Fontanella A., Prasetyo E., (2021), "Effects of privatization and corporate governance on accounting conservatism in state-owned enterprises", Available at: <https://doi.org>.

-
-
- Saputra, A. A. D. (2018), "Pengaruh Debt Covenant, Growth Opportunities, Political Cost, Bonus Plan, dan Profitabilitas Terhadap Konservatisme Akuntansi", **Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah Jakarta**.
- Sari, S., and Agustina, L., (2021)., "Leverage as a Moderator of the Effect of Company Size, Managerial Ownership, and Conflict of Interest on Accounting Conservatism", **Accounting Analysis Journal**, 10(1): 47-54, Available at: <https://doi.org>.
- Vardar Gizem Copur and Erkol Asli Yikilmaz, (2019), "Conservatism Scores of Banking and Manufacturing Sectors: A Comparative Analysis", **Muhasebe ve Finansman Dergisi- Temmuz**, 83: 279-298.
- Zulfiati L. and Lusiana E., (2020), "Debt Covenant, Managerial Ownership and Accounting Conservatism", **Advances in Economics, Business and Management Research**, 127: 1-5.